حوليات
كلية الآداب
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

انتخاب المجلس الوطني الكويتي
لعام ١٩٩٠
دراسة في الجغرافية السياسية

د. جاسم محمد كرم
قسم الجغرافيا - جامعة الكويت

الحولية السادسة عشر ١٤١٦ - ١٤١٧هـ
الرسالة المائة وخمسة ١٩٩٥ - ١٩٩٦م

ثمن الرسالة

الكويت ٥٠٠ فلس - البحرين دينار واحد - قطر ١٠ ريالات - الإمارات ١٠ دراهم - السعودية ١٠ ريالات - عمان ريال واحد - اليمن ١٠ ريالات - مصر ٣ جنيهات - لبنان ١٥٠٠ ليرة - الأردن ٧٥٠ فلسا سوريا ٥٠ ليرة - السودان جنيه واحد - ليبيا ديناران - الجزائر ١٠ دنانير - تونس دينار واحد - المغرب ١٥ درهما

الاشتراك السنوي لعدد (٨) رسائل		الاشتراك	المجلد
الكويت	أفراد	٣,— د.ك	٦,— د.ك
	مؤسسات	١٥,—	١٨,—
الدول العربية	أفراد	٤,— د.ك	٧,— د.ك
	مؤسسات	١٥,—	٢٠,—
الدول الاجنبية	أفراد	١٥,— دولارا	٤٠,— دولارا
	مؤسسات	٦٠,—	٧٠,—

لأعضاء هيئة التدريس والطلاب خصم ٥٠٪

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشرة أو أية استفسارات أخرى بشأن الحوليات توجه إلى رئيس هيئة تحرير الحوليات ـ ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية ـ الكويت: 72454 ت: ٤٨١٠٣١٩ فاكس ٤٨١٠٣١٩

حوليات كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

الحولية السادسة عشر — الرسالة المائة وخمسة

١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

الهيئة الاستشارية

أ.د حسن حنفي
أ.د عبد السلام المسدي
أ.د غانم هنا
أ.د محمد الجراش
أ.د لطفية عاشور
أ.د مصطفى سويف
أ.د محمود عودة

هيئة التحرير

أ.د فتوح عبد المحسن الخترش
رئيسة التحرير

ا.د محمود اسماعيل
ا.د عبدالله الصالح العثيمين
أ.م.د. فاطمة العبدالرزاق
د. منيرة الستمار

قواعد النشر في

حوليات كلية الآداب

١ ـ حوليات كلية الآداب دورية علمية محكمة تنشر مجموعة من الرسائل في الموضوعات التي تدخل في مجالات اختصاص الأقسام العلمية بكلية الآداب .

٢ ـ تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصيلة باللغتين العربية والإنجليزية ويراعى ألا يتجاوزعدد صفحات أي بحث ١٣٠ صفحة ولا يقل عن ٤٠ صفحة .

٣ ـ تقدم البحوث مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين من ثلاث نسخ على ورق مقاس ٢١×٢٩سم(A 4) وعلى وجه واحد فقط وترقم جميع الصفحات بما في ذلك الجداول والصور التوضيحية، وينبغي مراعاة التصحيح الدقيق للطباعة على الآلة الكاتبة في جميع النسخ .

٤ ـ يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية في حدود ٢٠٠ «مائتي» كلمة تتصدر البحث .

٥ ـ ترسم الخرائط والأشكال والرسم بالحبر الصيني على ورق «شفاف» حتى تكون صالحة للطباعة . أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية .

٦ ـ يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل .

٧ ـ تكتب في قائمة المصادر كل التفاصيل المتعلقة بكل مصنف من حيث اسم المؤلف كاملاً مبتدأ بالكنية أو الاسم الأخير، وعنوان المصنف تحت خط متعرج وذكر الأجزاء أو المجلدات واسم المحقق أو المترجم ورقم الطبعة، ومكان النشر ثم اسم المطبعة أو دار النشر، ثم سنة النشر ويتبع في قائمة المصادر النظام الآتي: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير .

ـ تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، مصر، دار المعارف، د . ت .

ـ جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق محمد محمود شاكر، ط٢، دار المعارف بمصر . د . ت .

ـ الشايب، أحمد، تاريخ النقائض في الشعر العربي، ط٣، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦ .

٨ ـ تثبت الهوامش على النحو التالي :

يذكر لقب المؤلف ثم الجزء ثم رقم الصفحة، وإذا كان للمؤلف أكثر من مصنف في البحث فيذكر لقب المؤلف ثم عنوان المصنف، ثم يليه الجزء، ثم رقم الصفحة، ويتبع في الحواشي النظام الآتي :

ـ الطبري ، تاريخ الرسل والملوك، ج٣، ص ٩١ .

ـ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج٢، ص١٢٠ .

ـ الشايب، ص ٤٠ .

٩ ـ توضع أرقام التوثيق بين قوسين وترتب متسلسلة حتى نهاية البحث، فإذا انتهت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى عند الرقم (٦) يبدأ التوثيق في الصفحة الثانية بالرقم (٧) وهكذا .

١٠ ـ أصول البحوث التي تصل للحوليات لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر .

١١ ـ لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها، كما لا يجوز نشر البحوث في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في الحوليات إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس تحرير الحوليات .

١٢ ـ عند طباعة البحث المقبول للنشر على المؤلف أن يقوم بمراجعة تجربة الطبعة الأخيرة بمطابقتها على الأصل، مع مراعاة عدم إجراء أي تغييرات فيها تختلف عما ورد في الأصل، سواء بالإضافة أو الحذف .

١٣ ـ تمنح إدارة الحوليات لمؤلف كل بحث منشور ثلاثين نسخة مجانية من بحثه .

١٤ ـ ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى :

رئيسة تحرير حوليات كلية الآداب
كلية الآداب ـ جامعة الكويت
ص . ب : ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي : 72454
الكويت

الرسالة المائة وخمسة

انتخاب المجلس الوطني الكويتي
لعام ١٩٩٠
دراسة في الجغرافية السياسية

د. جاسم محمد كرم
قسم الجغرافيا - جامعة الكويت

حوليات كلية الآداب - الحولية السادسة عشر - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م

المؤلف :

د . جاسم محمد يوسف كرم

١ ـ حاصل على ليسانس جغرافيا من جامعة الكويت عام ١٩٧٧ .

٢ ـ حاصل على ماجستير جغرافيا من جامعة شمالي كولورادو University of Nothern Colorado عام ١٩٨٠ .

٣ ـ حاصل على دكتوراه فلسفة في الجغرافيا من جامعة اكستر Exeter University بالمملكة المتحدة عام ١٩٨٤ .

٤ ـ مدرِّس الجغرافيا السياسية بقسم الجغرافيا منذ عام ١٩٨٤ .

٥ ـ ملحق ثقافي في سفارة دولة الكويت في لندن من يونيه ١٩٩٢ وحتى الآن

٦ ـ عضو الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية ـ وعضو جمعية الجغرافيين الأمريكية .

٧ ـ أهم الأبحاث :

١ ـ السلوك الانتخابي في دولة الكويت ـ دراسة لانتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٨٥ ، مجلة السياسية الدولية ـ القاهرة ١٩٨٧ .

٢ ـ جغرافية الانتخابات : تطورها ومنهجيتها ـ دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٣ - يناير ١٩٨٨ .

٣ ـ جغرافية الجريمة في الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٦٤ ـ أكتوبر ١٩٩٢ .

٤ ـ The Embourgeoisment Thesis: the Case of Egypt, "**Geojournal**" No. 21 - April 1993 pp. 413 - 416.

٥ ـ Kuwaiti National Assembly - 1992: A study in Electoral Geography, "**Geojournal**" No. 31 - December 1993 - pp. 383 - 392.

٦ ـ ترسيم الحدود السياسية لدولة الكويت كإحدى نتائج الغزو العراقي على الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ (٧) يوليو ١٩٩٤ ـ ص ١٣ ـ ٣٦ .

٧ ـ Vol. 193 No. 3: The Kuwait-Iraqi Border: A Reappraisal, **"The Rusi Journal"** pp. 47-51 June 1994 بالاشتراك مع د . ايوان أندرسون .

المحتوى

١ - المقدمة ١٣
٢ - مفهوم جغرافية الانتخابات ١٤
٣ - عرض موجز للتطور الديمقراطي في الكويت ١٤
٤ - ظروف نشأة المجلس الوطني ١٧
٥ - دستورية إنشاء المجلس الوطني ٢٣
٦ - الحملة الانتخابية للمجلس الوطني ٣١
٧ - نتائج انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٩٠
مقارنة مع انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٨٥ ..... ٣٤
٨ - النواب المعنيون ٦٤
٩ - نسبة الاقتراع في المجلس الوطني ٦٥
١٠ - انجازات المجلس الوطني ٧٠
١١ - الخاتمة ٧٣
١٢ - المراجع ٧٥
١٣- الملاحق ٧٧

فهرس الجداول والخرائط والأشكال البيانية

١ - جدول (١) أعداد الناخبين في الدوائر الانتخابية ٣٥

٢ - خريطة (١) الدوائر الانتخابية وفقاً لقانون الانتخابات المعدل رقم ٩٩ لعام ١٩٨١..... ٣٩

٣ - جدول (٢) الأصوات التي حصل عليها الأول والثاني في انتخابات عام ١٩٨٥ مقارنة بالأصوات التي حصل عليها الأول والثاني في عام ١٩٩٠..... ٤٠

٤ - جدول (٣) نسبة المقترعين في المجلس الوطني (١٩٩٠) مقارنة مع مجلس الأمة لعامي ١٩٨١ - ١٩٨٥ ..... ٦٦

٥ - شكل (١) نسبة المقترعين في المجلس الوطني لعام ١٩٩٠ مقارنة مع نسبة المقترعين في مجلس الأمة لعامي ١٩٨١ - ١٩٨٥.... ٦٨

٦ - شكل (٢) نسبة المقترعين في المجلس الوطني لعام ١٩٩٠ مقارنة مع نسبة المقترعين في مجلس الأمة لعامي ١٩٨١ - ١٩٨٥.... ٦٩

ملخص

تعتبر هذه الدراسة محاولة لدراسة المجلس الوطني الكويتي لعام ١٩٩٠ ، وقد تضمنت الدراسة شرحاً للظروف السياسية المحلية التي سبقت نشأة المجلس الوطني إذ شهدت الساحة السياسية الكويتية نوعاً من التوتر الذي أعقب حل مجلس الأمة في يوليو ١٩٨٦ . وقد تشكلت بعض التكتلات السياسية كالكتلة النيابية المكونة من أعضاء مجلس الأمة المنحل ومجموعة الخمسة والأربعين بالإضافة إلى بعض جمعيات النفع العام التي طالبت بالعودة إلى العمل بالدستور وعودة مجلس الأمة . ونتيجة للتوتر السياسي على الساحة الكويتية فقد صدر الأمر الأميري بإنشاء المجلس الوطني لكي يساهم بدراسة السلبيات التي حالت دون استمرار التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية واقتراح القواعد والضوابط التي تكفل المحافظة على وحدة واستقرار الوطن والعمل على دراسة سلبيات التجربة الديمقراطية .

وبعد الإعلان عن إنشاء المجلس الوطني تباينت آراء الفقهاء الدستوريين حول دستورية وعدم دستورية إنشاء هذا المجلس . وبعيداً عن التفسيرات القانونية حول دستورية المجلس الوطني فإن الحماسة الشعبية لهذا المجلس كانت ضعيفة إذ قاطع جزء كبير من الناخبين انتخابات المجلس الوطني إذ كانت نسبة الاقتراع في عام ١٩٩٠ حوالي ٦٢,٣٪ . بينما كانت هذه النسبة ٩٠٪ في عام ١٩٨١ و٨٥٪ في عام ١٩٨٥ ثم حوالي ٨٦٪ في انتخابات مجلس الأمة في أكتوبر ١٩٩٢ . بالإضافة إلى ذلك فإن التصويت لمجلس الأمة لعام ١٩٩٢ عكس رأي المواطنين من المجلس الوطني ، فمن بين ٧٥ عضواً في المجلس الوطني السابق ترشح ٣٦ عضواً لانتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٩٢ ، لم ينجح منهم سوى ٩ مرشحين . ولولا اعتماد هؤلاء التسعة على الدعم القبلي لما استطاعوا الفوز بعضوية مجلس الأمة ، علاوة على ذلك فإن المجلس الوطني فشل في تحقيق الهدف من إنشائه وهو دراسة سلبيات التجربة الديمقراطية ووضع أسس للتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كما كان مطلوباً منه .

المقـــدمـــة :

تحظى دراسة الانتخابات في الكويت بأهمية كبيرة وذلك لارتباطها بالتطور السياسي للكويت . ويعود مفهوم الانتخابات والمجالس الوطنية في الكويت إلى العشرينيات من هذا القرن ولذلك فمن المهم جداً في هذا المجتمع الذي يؤمن بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية أن يتم توثيق العملية الانتخابية ودراستها دراسة علمية محايدة بعيدة عن الأهواء والتحليلات الشخصية . من هذا المنطلق فإن الهدف من البحث هو دراسة وتحليل الانتخابات التي أجريت لتكوين المجلس الوطني الذي أنشئ وفقاً للأمر الأميري الصادر في تاريخ ٢٢/ ٤/ ١٩٩٠ . وسوف يناقش هذا البحث الظروف السياسية المحلية التي سبقت نشأة المجلس ثم دراسة الأمر الأميري بإنشاء المجلس الوطني ومبررات قيامه ومناقشة دستورية المجلس بالإضافة إلى الانتخابات ومقارنتها بانتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٨٥ . أي أن الفترة الزمنية التي يدرسها البحث هي من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٠ .

وقد اعتمد الباحث في جمع المادة العلمية للبحث على كل ما نشر من بيانات رسمية أو شعبية ، حكومية أو لبعض القوى السياسية الكويتية . كما اعتمد الباحث على بعض المعلومات المستقاة من المقابلات الشخصية بعد التحقق من صحتها . أما الجزء الخاص بتحليل نتائج الانتخابات فقد اعتمدت على البيانات والنتائج المستقاة مباشرة من دائرة الانتخابات بوزارة الداخلية أو من الأمانة العامة لمجلس الأمة .

مفهوم جغرافية الانتخابات :

جغرافية الانتخابات هي أحد فروع الجغرافية السياسية الذي يهتم بدراسة السلوك الإنساني[١] . وقبل عام ١٩١٦ كانت معظم الدراسات المتعلقة بنتائج الانتخابات يقوم بها علماء العلوم السياسية والاجتماع . ومنذ ذلك التاريخ بدأ علماء الجغرافية بالاهتمام بهذه الدراسة[٢] . وقد زاد اهتمام الجغرافيين بدراسة الانتخابات بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة من قبل الجغرافيين الفرنسيين الذين استخدموا الوسائل الكرتوجرافية لتوضيح نتائج الانتخابات[٣] . وتحاول جغرافية الانتخابات تحليل أثر الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والدينية للناخبين على طريقة الانتخاب . كما درست جغرافية الانتخابات اختلاف السلوك الانتخابي بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وأثر العوامل المكانية في طريقة الانتخابات[٤] .

عرض موجز التطور الديمقراطي في الكويت :

عندما تأسست دولة الكويت لم تكن لها مجالس استشارية أو نيابية تذكر بل كان الحاكم يتشاور مع بعض وجهاء وأعيان الكويت لإدارة وتصريف شؤون البلد . ولما تولى الشيخ **مبارك الصباح** الحكم في عام ١٨٩٦ تجنب إشراك غيره بالرأي وانفرد بالحكم ، وقد سار ولداه جابر وسالم على هذا المنوال . ولما توفى الشيخ سالم في عام ١٩٢١ كان الكويتيون قد أرهقوا من الحروب التي فرضت عليهم

(١) لمزيد من المعلومات عن جغرافية الانتخابات يرجى الرجوع إلى البحث ، جاسم كرم ، جغرافية الانتخابات ، تطورها ومنهجيتها ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة العلوم الاجتماعية . يناير ١٩٨٨ .

(٢) E. Krehbiel, "Geographic Influences in British Election" The Geographical Review, Vol. 2 (March 1916) - PP 419 - 34.

(٣) M. A. Busteed, Geography and Voting Behavior (Oxford University Press 1975)

(٤) K. Cox, "Suburbia and voting Behaviours in the London Metropolitan Area, Annals of the A.A. G., Vol. 58 (March 1968) P.P. 1 - 127.

ضد إرادتهم . ورأى أعيان الكويت أن تكون لهم كلمة في شؤون الحكم وإدارة بلادهم . ولهذا فقد اتفقوا على ضرورة تشكيل مجلس استشاري يتكون من أعيان البلد لمساعدة الحاكم في إدارة شؤون الحكم . وبالفعل تقدم أعيان البلد بهذا الطلب إلى الشيخ **أحمد الجابر** الذي وافق عليه وتشكل المجلس الاستشاري في نيسان (ابريل) ١٩٢١ من اثني عشر عضواً من وجهاء وأعيان الكويت . ولم يمض على تشكيل المجلس شهران حتى دب الخلاف بين أعضائه مما أدى إلى حله تلقائياً وانتهت بذلك المحاولة الأولى للمشاركة الشعبية في الحكم وعادت الكويت مرة أخرى إلى الحكم المطلق(٥) .

وفي الثلاثينيات من هذا القرن شهدت الكويت أنواعاً أخرى من المجالس المنتخبة حيث أنشئ مجلس البلدية عام ١٩٣٢ ، وتألف المجلس السابق من اثني عشر عضواً أتوا عن طريق الانتخاب المباشر ورأس المجلس أحد أعضاء الأسرة الحاكمة تم تعيينه من قبل الحاكم(٦) . كما تمَّ انتخاب مجلس للمعارف ومجلس للصحة العامة ، ومجلس للأوقاف في عام ١٩٣٦ . وضمَّ كل مجلس اثني عشر عضواً انتخبهم الشعب على نظام القوائم الانتخابية . وقد جرت العادة أن يكون المرشحون لعضوية هذه المجالس من وجهاء وأعيان البلد .

وكان الرؤساء يعينون من قبل الأمير ويمثلونه في هذه المجالس . ولم يكن لهذه المجالس الصفة التشريعية أو السياسية ، بل كان كل منها يعطى المشورة فيما يتعلق باختصاصه ، أي بالمسائل المتعلقة بالتربية والتعليم والصحة وشؤون الأوقاف(٧) .

---

(٥) حسين خلف الشيخ خزعل ، تاريخ الكويت السياسي (الجزء الخامس) ، (دار ومكتبة الهلال ، بيروت ١٩٦٢ ، ص ١٢ ـ ١٨) .

(٦) نجاة عبدالقادر الجاسم ، بلدية الكويت في خمسين عاماً ، إصدار بلدية الكويت ، الكويت ١٩٨٠ ، ص ٣٧ .

(٧) عثمان عبدالملك الصالح . النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت (الجزء الأول) ، مطابع كويت تايمز ، الكويت ١٩٨٩ ، ص ٨٢ - ٨٣ .

وفي عام ١٩٣٨ وبسبب الظروف الخارجية والداخلية طالب الكويتيون بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية من خلال مؤسسات ديموقراطية . ونتيجة لقوة تأثير الحركة الإصلاحية فقد وافق الحاكم على مطالب الحركة ، وعاشت الكويت فترة من الحكم النيابي الديموقراطي امتدت من يوليو إلى ديسمبر ١٩٣٨ . وقد تكوَّن المجلس التشريعي المنتخب من أربعة عشر عضواً برئاسة الشيخ **عبدالله السالم الصباح** مكافأة له على موقفه المؤيد لإنشاء المجلس . لكن هذه التجربة لم يقدر لها الاستمرار[٨] . وبعد سقوط هذا المجلس تمَّ إنشاء مجلس شورى على نمط مجلس الشورى الأول لعام ١٩٢١ . وضمَّ هذا المجلس أربعة عشر عضواً عينوا بواسطة الحاكم مباشرة . وقد ضمَّ المجلس أربعة أعضاء من الأسرة الحاكمة بالإضافة إلى عشرة من الأعيان برئاسة أحد أفراد الأسرة الحاكمة . وبسبب ضعف المجلس وقلة صلاحيته فشل في القيام بدوره وحل نفسه بنفسه[٩] .

واستمر الحال على هذا المنوال حتى الخمسينات من هذا القرن عندما استلزمت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تكوين أجهزة وهيئات استشارية لمعاونة الحاكم في إدارة البلد . وفي عام ١٩٦١ استقلت دولة الكويت وتمَّ وضع الدستور في عام ١٩٦٢ وأعلن عن إنشاء مجلس الأمة وعودة الكويت إلى ممارسة الحياة النيابية في عام ١٩٦٣ . ومن الجدير بالذكر أن المسيرة البرلمانية في الكويت تعطلت عدة مرات . ففي يوم ٢٩/ ٨/ ١٩٧٦ صدرت الأوامر الأميرية بحل

(٨) لمزيد من المعلومات عن المجلس التشريعي لعام ١٩٣٨ انظر كل من :

- نجاة عبدالقادر الجاسم ، التطور السياسي والاقتصادي للكويت ما بين الحربين ١٩١٤ - ١٩٣٩ ، رسالة مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس عام ١٩٧٢ للحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث .
- خالد سليمان العدساني ، نصف عام من الحكم النيابي في الكويت ، بيروت ١٩٤٧ .

(٩) عثمان عبدالملك الصالح ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

مـجلس الأمـة وتعطيل العـمل ببـعض أحكام الدسـتـور[١٠] . وفي تـاريخ ٢٣/ ٢/ ١٩٨١ أعيد العمل بأحكام الدستور وعاد مجلس الأمة مرة أخرى . وفي ٣/ ٧/ ١٩٨٦ حل مـجلس الأمـة للمـرة الثـانيـة وأوقف العـمل ببـعض أحكام الدستور[١١] .

ظروف نشأة المجلس الوطني :

لقـد أدى غيـاب مـجلس الأمـة وإيقـاف العـمل ببـعض أحكام الدسـتـور في ٣/ ٧/ ١٩٨٦ إلى إشاعة حالة من عدم الارتياح في الأوساط الشعبية ، وأصبح تقييد حرية الرأي وحرية الصحافة هي السمة الغالبة لتلك الفترة . إلا أن حالة الاستياء الشعبية لم تصل إلى حد التصادم مع السلطة السياسية في ذلك الوقت وذلك بسبب الطبيعة غير الصدامية للشعب الكويتي ، إلا أن ذلك لا يعني نسيان الشعب الكويتي لمكتسباته الديمقراطية وحقوقه السياسية المنصوص عليها بدستور عام ١٩٦٢ . وكان تصميم الشعب الكويتي على المحافظة على تلك المكتسبات الديمقراطية والعمل بدستور ١٩٦٢ تصميماً قوياً ، فانبعثت حركة المعارضة الدستورية المكونة من مجموعة النواب ومجموعة الخمسة والأربعين . وبالإضافة إلى ذلك فقد وقفت بعض جمعيات النفع العام الكويتية موقفاً قوياً بالمطالبة بعودة مجلس الأمة والعمل بدستور ١٩٦٢ ، ومن هذه الجمعيات جمعية الخريجين ، وجمعية المحامين ، والاتحاد الوطني لطلبة الكويت ، والاتحاد العام لعمال الكويت ، وجمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت . وقد أصدرت هذه الجمعيات بيانات وأرسلت برقيات إلى المسؤولين في الدولة تطالب بعودة مجلس الأمة

(١٠) لمزيد من المعلومات انظر الصحف الكويتية الصادرة في ٣٠/ ٨/ ١٩٧٦ .

(١١) لمزيد من المعلومات انظر الصحف الكويتية الصادرة في ٤/ ٧/ ١٩٨٦ .

والعمل بدستور ١٩٦٢ (انظر الملحق رقم ١ ، ٢) . كما أن وقوف غرفة التجارة والصناعة الكويتية ممثلة بشخصياتها ذات التأثير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الكويت كان له الأثر الكبير في دعم موقف حركة المعارضة الدستورية .

ولتوضيح عمل المعارضة الدستورية نبدأ أولاً بشرح مجموعة الـ ٤٥ . وقد تشكلت هذه المجموعة من مختلف قطاعات الشعب الكويتي ، وهي تمثل كل القوى السياسية والقبائل والطوائف والمستقلين[١٢] . وقد أوصى بتشكيل هذه المجموعة تكتل النواب . وقد عقدت المجموعة أول اجتماع لها في شهر يوليو

(١٢) تتمثل مجموعة الـ ٤٥ في الشخصيات التالية أسماؤهم :

- إبراهيم أحمد الصالح
- عبدالله عبدالسلام البكر
- د . ناصر محمد القنور
- بدر ناصر العبيد
- حمد عبدالعزيز الصقر
- مشعل سالم المقبول
- ناصر ثلاب الهاجري
- د . يوسف حمد الإبراهيم
- جمال أحمد شهاب
- محمد عبدالله العازمي
- فهاد محمد العريمان
- د . عبدالمحسن مدعج المدعج
- مشاري محمد العصيمي
- سعد مطلق الراجحي
- محمد علي القلاف
- عبدالعزيز سلطان العيسى
- مسلم محمد البراك
- أحمد يوسف النفيسي
- عبدالعزيز فايز الدوسري
- عبدالمحسن عبدالله
- محمد خالد الرومي
- محمد عبدالمحسن المخيزيم
- خليفة عبدالله المحيطيب
- خليفة عبدالله الوقيان
- سلميان حمد الموسى
- يوسف عبدالعزيز البدر
- علي محمد ثنيان الغانم
- د . خالد ناصر الوسمي
- حسن يوسف العيسى
- بدر سعود السميط
- مطلق ماهر البغيلي
- وليد عبداللطيف النصف
- يحيى محمد الربيعان
- عبدالله عبدالرحمن الطويل
- عبدالمحسن محمد الجار الله
- د . محمد صالح المهيني
- ثابت عبدالرحمن البالول
- خالد ناصر الصانع
- مصطفى عبدالله الصراف
- راشد صالح التوحيد
- ناصر مضحي العنزي
- صلاح فهد المرزوق
- عبدالرزاق عبدالله معرفي
- د . عبيد سرور العتيبي (انسحب من أول لقاء)
- د . سعد بن طفلة العجمي (كان يعد رسالة الدكتوراه في بريطانيا)

١٩٨٩ ، ثم اجتمعت مرة أخرى في أكتوبر من نفس العام . وقد كان الهدف من تشكيل مجموعة الـ ٤٥ هو توصيل آلاف العرائض الموقعة إلى سمو أمير البلاد مطالبة بعودة الحياة النيابية والعمل بدستور عام ١٩٦٢ . وقد تقدمت المجموعة بطلب لوزير الديوان الأميري وطلبت منه ترتيب لقاء لها مع صاحب السمو أمير البلاد الشيخ **جابر الأحمد الصباح** . وانتهت الاتصالات والمساعي إلى لقاء الأمير واشترط أن يقلص العدد من ٤٥ إلى ٣ إلا أن المجموعة رفضت هذا الاقتراح . وأعيد العرض من قبل وزير الديوان مرة أخرى واقترح أن يأتي الـ ٤٥ كلهم ولكن بدون عريضة فرفضت المجموعة ذلك الاقتراح أيضاً ، وظل الخلاف قائماً بين المجموعة وبين الديوان الأميري . وظلت المجموعة بعد ذلك تضغط لعودة الحياة النيابية وأصبحت تعقد اجتماعات متواصلة فكانت سنداً قوياً لمجموعة الكتلة النيابية حيث ظلت متصلة بها ولعبت دوراً كبيراً في تحريك الشارع الكويتي طوال فترة الحركة الدستورية ، خاصة في دواوين الاثنين (اجتماعات تعقد مساء يوم الاثنين من كل أسبوع في إحدى ديوانيات الشخصيات البارزة في الكويت) .

أما مجموعة النواب (الطرف الآخر من حركة المعارضة الدستورية) فقد سميت فيما بعد بتكتل النواب الذي تشكل من ٣٢ نائباً من نواب مجلس الأمة لعام ١٩٨٥ . والجدير بالذكر أنه بعد انقضاء فترة شهرين من حل مجلس الأمة لعام ١٩٨٦ وعدم دعوة صاحب السمو الأمير إلى انتخابات برلمانية جديدة اعتبر النواب أن الحل غير دستوري ولهذا بعثوا ببرقيات استنكار حول ما حدث ، وقد أعدوا رسالة شرحوا فيها وجهة نظر النواب . بعد ذلك انتقل تكتل النواب إلى اختيار وسيلة أخرى وهي إقامة لقاءات في الدواوين العامة تعقد مساء يوم الاثنين من كل أسبوع لإيصال آرائهم إلى الشعب بشكل مباشر . وقد تم اللقاء الأول في ديوان النائب جاسم القطامي ، وقد حضر عدد كبير من المواطنين هذا اللقاء . ثم تكرر اللقاء في ديوان النائب مشاري العنجري ، وتمَّ اللقاء الثالث في ديوان

النائب محمد المرشد حضره عدد كبير من المواطنين . أما اللقاء الرابع فكان في منطقة الجهراء وفي ديوان النائب أحمد الشريعان حيث تدخلت قوات الشرطة وأوقفت صاحب الديوان للتحقيق معه وذلك لمخالفته قانون التجمعات القاضي بمنع عقد مثل هذه التجمعات بدون أخذ موافقة سابقة من وزارة الداخلية . وانعقد اللقاء الخامس في ديوان النائب فيصل الصانع في منطقة كيفان . بعد ذلك دعي إلى الاجتماع السادس في ديوان النائب عباس مناور في منطقة الفروانية ، . وقد حدثت مواجهة بين قوات الشرطة وبعض المواطنين(١٣) .

ونظراً لاحتجاج القوى الديمقراطية (انظر الملاحق ٣ ، ٤ ، ٥) ونتيجة لردة الفعل الشعبية القوية نحو ما قامت به الحكومة تجاه المطالبين بعودة الديمقراطية والعمل بدستور ١٩٦٢ فقد أصدرت الحكومة بياناً استنكرت فيه عقد الاجتماعات وبينت أن ما يحدث ليس من أساليب أهل الكويت وأن من لديه رأي فإن هناك طرقاً للحوار ، وعليه فقد استجابت مجموعة تكتل النواب لطلب الحكومة لبدء فترة من الحوار بين السلطة وبين شرائح تمثل كل التجمعات السياسية والاجتماعية في الكويت .

وقد استمر هذا الحوار قرابة ثلاثة أشهر توقفت أثناءها اللقاءات المباشرة بين تكتل النواب والمواطنين (لقاء الدواوين) . وقد أعربت بعض القوى السياسية عن عدم ارتياحها من مجرى هذه الحوارات ، لذلك أصدرت بعض هذه القوى بيانات لتوضيح رأيها في الحوار . وقد أوضح البيان الصحفي الصادر من مجموعة الـ٤٥ بأن المجموعة تؤيد مبدأ الحوار وتتمسك به من أجل الوصول إلى أهداف الشعب الكويتي المتمثلة باستعادة العمل بدستور عام ١٩٦٢ كاملاً غير منقوص ، وعودة الحياة النيابية وفقاً لأحكامه وإطلاق الحريات العامة للشعب . وأكدت المجموعة

(١٣) حديث للنائب صالح الفضالة (تكتل النواب) القبس ٢٨/ ١١/ ١٩٩٢ .

على أهمية الحوار واللقاءات التي تجري مع كافة فئات المواطنين وخاصة التكتل النيابي الذي يضم رئيس وأعضاء مجلس الأمة لعام ١٩٨٥ لما يمثله هذا التكتل من اعتبار دستوري ولما يحظى به من تأييد شعبي . وقد أعربت المجموعة عن قلق قطاعات واسعة من المواطنين حول طبيعة وآفاق ونتائج الحوار . ولكي ينجح مثل هذا الحوار لا بد من تحديده بفترة زمنية وطرح جدول أعمال له يحتوي على قضايا واضحة ومحدودة يجري الحوار حولها لا أن يتحول الحوار إلى لقاءات للاستماع إلى مشورة غير ملزمة[١٤] . وفي كل الأحوال فقد دعت مجموعة الـ ٤٥ في بيانها الصحفي إلى دعوة للعمل بدستور عام ١٩٦٢ كاملاً غير منقوص ، وعودة الحياة النيابية وفقاً للدستور ، وعدم المساس بقانون الانتخاب ، وأن يدور الحوار حول كيفية الوصول إلى مفهوم ديمقراطي ناضج للحياة السياسية في البلاد على صعيد الممارسة الحكومية والنيابية في إطار الفصل بين السلطات الذي لا يحول دون تعاونها على أن لا يتم أي إجراء ا من خلال القنوات المنصوص عليها بدستور عام ١٩٦٢ .

وبعد مرور ما يقارب الشهور الثلاثة من بداية الحوار ألقى صاحب السمو الأمير خطاباً مهماً في ٢٧ رمضان ١٤١٠هـ الموافق ٢٢ أبريل ١٩٩٠م . وقد أورد الخطاب (أنه امتثالاً لقوله تعالى : ﴿**وشاورهم في الأمر**﴾ وإيماناً بأن الشورى والمشاركة الشعبية هي قيم متأصلة في وجدان شعبنا) . وتجنباً للسلبيات التي عاقت استمرار تجربتنا النيابية وهددت مصلحة الوطن العليا وتماسك مجتمعنا . وتأصيلاً للنتائج التي انتهى إليها الحوار الحر الذي شارك فيه أبناء الوطن بمختلف فئاته والتي أظهرت ضرورة العمل على إيجاد قواعد وضوابط تكفل استقامة الحياة

(١٤) بيان صحفي صادر عن مجموعة الـ ٤٥ حول المجرى الذي تتخذه لقاءات الحوار ١٢/ ٣/ ١٩٩٠ (ملحق رقم ٦) .

النيابية وتعزز وحدتنا الوطنية . وتأميناً لتعاون أوثق بين السلطات الدستورية وانطلاقاً من مسؤولياتنا تجاه هذا البلد . وتأكيداً على دور المشاركة الشعبية في تحمل مسؤوليتها بما يحمي الوطن ضد كل ما يهدد حياته ويعرض أمنه للخطر . ومن موقع المسؤولية التاريخية وباسم المصلحة العليا للوطن وبعد الاطلاع على الأمر الأميري بحل مجلس الأمة الصادر في ٢٧ شوال ١٤٠٦هـ الموافق ٣ من يوليو ١٩٨٦م ـ ينشأ مجلس يسمى (المجلس الوطني) يتولى المهام التالية :

١ - دراسة السلبيات التي حالت دون استمرار التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . واقتراح القواعد والضوابط التي تكفل المحافظة على وحدة الوطن واستقراره متفقاً في ذلك مع روح الشريعة الإسلامية الغراء وتأصيلاً لمبدأ الأسرة الواحدة في الكويت . وتكون هذه الدراسة في جلسات سرية . ويرفع المجلس تقاريره في هذا الشأن إلى الأمير توطئة لإحالتها إلى مجلس الأمة .

٢ - مناقشة مشروعات القوانين التي تحال إليه من مجلس الوزراء وإبداء الرأي فيها خلال شهرين من تاريخ إحالتها إليه . وللمجلس الحق في اقتراح ما يراه من مشروعات القوانين ومناقشتها وإحالتها إلى مجلس الوزراء . وفي جميع الأحوال لا تصبح القوانين نافذة إلا بعد التصديق عليها وإصدارها من الأمير .

٣ - مراقبة الأجهزة الحكومية وذلك بمناقشة الوزراء لاستيضاح الأمور التي تدخل في اختصاص كل منهم .

٤ - إبداء الرغبات لمجلس الوزراء في المسائل العامة وإذا تعذَّر الأخذ بهذه الرغبات بيَّن مجلس الوزراء أسباب ذلك .

٥ - الاطلاع على الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن العام المنقضي ومناقشته وإبداء الرأي بشأنه .

٦ - الاطلاع على تقارير ديوان المحاسبة لمناقشتها وإبداء الرأي فيها[١٥] .

دستورية إنشاء المجلس الوطني :

لقد تطرق العديد من المختصين بالقانون الدستوري لموضوع دستورية وشرعية إنشاء المجلس الوطني . وقد انقسم هؤلاء إلى فريقين ينادي أحدهما بعدم دستورية إنشاء المجلس الوطني من الناحية القانونية بينما لا يرى الفريق الآخر ما يمنع من إنشاء مثل هذا المجلس . ومن الفريق الأول يوضح المرحوم الأستاذ الدكتور عثمان عبدالملك أحد الخبراء الدستوريين بأن المجلس الوطني غير شرعي ولذلك فإن جميع قراراته باطلة حيث إن القاعدة تقول بأن ما بني على باطل فهو باطل[١٦] . كما ينادي الدكتور محمد المقاطع أستاذ القانون الدستوري بجامعة الكويت بعدم دستورية المجلس الوطني[١٧] . ويوضح د . المقاطع أن الدستور الكويتي قرر صراحة حق الأمير في ممارسة بعض اختصاصاته الدستورية بصفته رئيساللدولة بواسطة الأمر الأميري وذلك في ثلاث حالات فقط هي :

١ - تعيين ولي العهد وفقاً لنص المادة الرابعة من الدستور .
٢ - تعيين رئيس مجلس الوزراء وفقاً لنص المادة السادسة والخمسين من الدستور .
٣ - تعيين نائب للأمير وذلك وفقاً لنص المادة التاسعة والسبعين من الدستور .

---

(١٥) للاطلاع على الأمر الأميري بإنشاء المجلس الوطني راجع جريدة الكويت اليوم الصادرة في ٢٣/ ٤/ ١٩٩٠ (ملحق العدد ١٨٧٢) وراجع أيضاً مجموعة الوثائق الخاصة بإنشاء المجلس الوطني ـ من إصدارات المجلس الوطني ١٩٩٠ .

(١٦) محاضرة للدكتور عثمان عبدالملك ، جريدة الوطن ٢٤/ ٩/ ١٩٩٢ .

(١٧) د . محمد المقاطع (ملاحظات أولية على الأمر الأميري الصادر بشأن إنشاء المجلس الوطني) بحث غير منشور ، يونيه ١٩٩٠ .

ولذلك فمن حيث الطبيعة القانونية للأمر الأميري الخاص بإنشاء المجلس الوطني يتضح بأن الأمر الأميري هو ، أولاً قرار إداري ، ثانياً قرار إداري ذو طبيعة خاصة أي أنه من القرارات التي يصدرها الأمير بصفته رئيساً للدولة .

أما من ناحية التكييف القانوني للأمر الأميري الخاص بإنشاء المجلس الوطني فإنه يرى أن الأمر الأميري ليس قراراً إدارياً عادياً ولا يأتي ضمن الأوامر الأميرية ذات الطبيعة الخاصة والتي حددها الدستور ولذلك فإن رأي د . المقاطع هو أن الأمر ليس إلا قراراً إدارياً غير دستوري اشتمل على وثيقة دستورية بكل ما تحمله الكلمة من معنى من الناحيتين الإصلاحية والسياسية . فمن الناحية الفنية فإن هذا الأمر قد حاز على شرطين أساسيين يعطيانه القيمة القانونية للوثائق الدستورية وهما :

١ - أن الأمر الأميري جاء دستورياً من الناحية الموضوعية حيث إن الأحكام تعتبر بطبيعتها وجوهرها أحكاماً دستورية لتعلقها بنظام الحكم في الدولة وبالأخص السلطة التشريعية مع بيان أن المجلس الوطني يمارس دوراً استشارياً ضمن هذه السلطة إلا أنه دور ذو طبيعة تشريعية .

٢ - كما أن الأمر الأميري جاء دستورياً من الناحية الشكلية وذلك لأن طبيعة النظام السياسي في الكويت ولفترة انتقالية غير محددة الأجل فيما يتعلق بالسلطة التشريعية ودور السلطة الاستشارية في الجوانب التشريعية ستسير وتحكم وفقاً لما قررته هذه الوثيقة التي ستكون هي الأساس في ممارسة نظام الحكم في الكويت وخصوصاً بالنسبة للسلطة التشريعية .

أما من الناحية السياسية فإن الدكتور المقاطع يبين بأن ما جاء به الأمر الأميري يعتبر تعدياً صارخاً لدستور الكويت لعام ١٩٦٢ ومن ثم فإن الأمر الأميري ليس إلا

دستوراً جديداً للدولة طوال فترة الانتقال غير محددة الأجل أو على الأقل وثيقة دستورية أخرى إلى جانب الوثيقة القائمة مع الأخذ بعين الاعتبار أن الوثيقة القائمة وهي دستور ١٩٦٢ لا تزال أحكام جوهرية منه موقوفة وذلك وفقاً للأمر الأميري الصادر بحل مجلس الأمة في ٣/ ٧/ ١٩٨٦ .

ومن أهم الاعتراضات التي أوردها د . المقاطع على الأمر الأميري وفقاً لدستور ١٩٦٢ هي التالية :

١ - الأمر الأميري جاء مخالفاً لصريح أحكام الدستور وعلى الأخص تلك المنظمة لمبدأ الفصل بين السلطات وتحديد اختصاصاتها .

٢ - الأمر الأميري مخالف لصريح نص المادة السادسة من الدستور على أن النظام في الكويت ديمقراطي السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعها .

٣ - الأمر الأميري مخالف لصريح المادة ١٧٤ من الدستور التي ترسم وتحدد كيف وبأي أسلوب يتم تنقيح الدستور .

٤ - الأمر الأميري قرر تنحية الوثيقة الدستورية الصادرة عام ١٩٦٢ تنحية مؤقتة وفقاً لمفهوم الفترة الانتقالية غير محددة الأجل دون سند أو علة مشروعة ، فالدستور في مادته ١٨١ يقرر (أنه لا يجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا الدستور إلا أثناء قيام الأحكام العرفية) .

وخلاصة رأي الدكتور المقاطع فإن الأمر الأميري ليس إلا قراراً إدارياً غير دستوري تضمن وثيقة دستورية انتقالية غير محددة المدة وضعت بطريقة المنحة الأميرية وهو من الوثائق المكتوبة .

بالإضافة إلى ذلك فقد عبرت هيئات شعبية أخرى عن استنكارها لقيام المجلس الوطني . ففي البيان الختامي لأعمال الاجتماع الاستثنائي للمجلس الإداري للاتحاد

الوطني لطلبة الكويت المنعقد بتاريخ ١٣/ ٥/ ١٩٩٠ دعا الاتحاد الوطني لطلبة الكويت إلى التالي :

١ - الاستمرار والتأكيد على موقف الاتحاد الذي أعلنه منذ ٧/ ٧/ ١٩٨٦ ضد تعطيل مواد الدستور وإيقاف الحياة النيابية باعتبار إجراءات ابريل الماضي استمراراً للتعطيل .

٢ - مقاطعة انتخابات المجلس الوطني .

٣ - دعوة جميع فروع الاتحاد الوطني لطلبة الكويت إلى التعبير عما ورد في هذا القرار بالصورة التي تراها مناسبة[١٨] .

ومن الجدير بالذكر أن رأي الاتحاد الوطني لطلبة الكويت يعكس رأي جماعة الإخوان المسلمين بالكويت وذلك لأن غالبية أعضاء الهيئة الإدارية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت متأثرة بفكر الإخوان المسلمين .

كما صدر بيان صحفي حول أسباب مقاطعة المجلس الوطني بتاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٩٠ موقع من قبل ١١٠ من الشخصيات العامة الكويتية التي تمثل جميع التوجهات الفكرية والطائفية والمستقلين . وقد أوضح البيان الصحفي أنه (بعد ثلاث سنوات ونصف من التأمل في عودة مجلس الأمة وبعدما يزيد عن ثلاثة شهور من الحوار ، وبينما كان الشعب يعيش أجواء التفاؤل وينتظر بلهفة وأمل العودة للعمل بالدستور من خلال ما تشيعه تصريحات المسؤولين من تفاؤل وما انتهى إليه الحوار في مجمله من تأكيد المطالب الشعبية بعودة العمل بدستور ١٩٦٢ والمحافظة عليه باعتبار ذلك إجماعاً عبّرت عنه الأمة بكل الوسائل المتاحة ، وبعد

(١٨) البيان الختامي لأعمال الاجتماع الاستثنائي للمجلس الإداري للاتحاد الوطني لطلبة الكويت المنعقد بتاريخ ١٣/ ٥/ ١٩٩٠ حول إنشاء المجلس الوطني (ملحق رقم ١)

الاتفاق على أن أية مراجعات للمسيرة النيابية واجب مطلوب إذا ما تمَّ وفق القنوات الدستورية . وإذا بالمواطنين أمام مفاجأة إعلان قيام المجلس الوطني الذي يتناقض كلياً مع ما انتهى إليه الحوار مما أصبح معه الدستور معطلاً ومما يزج بالوطن والمواطنين في أجواء من الصراع والانشقاق بإدخالهم في مثل هذه التجارب والمغامرات التي تنال من أعلى مقومات وجودنا ألا وهي وحدتنا والثقة فيما بيننا وتعزيز تلاحمنا الصادق والأصيل مع قيادتنا التاريخية . وعليه فإننا نعلن نحن موقعي هذا البيان بأننا أمام خيار واحد ألا وهو عدم المشاركة في المجلس الوطني ترشيحاً واقتراعاً وتعاوناً ، التزاماً منا بالعهد والميثاق ووفاء لمنجزات الآباء والأجداد وحرصاً على مستقبل الأجيال وصوناً لوحدة الوطن والمواطنين[١٩] .

كما بعثت مجموعة من ثماني شخصيات بارزة تمثل الإخوان المسلمين ومن بينها وزراء سابقون في الحكومة الكويتية ، رسالة إلى صاحب السمو الأمير في تاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٩٠ تبين فيها أن إنشاء المجلس الوطني أوجد خلافاً في الرأي مما قد يحدث خللاً في تماسك الجبهة الداخلية ويزعزع استقرار الأوضاع . لذلك فإن الموقعين على هذه الرسالة يرجون من صاحب السمو الأمير اختصار مدة المجلس الوطني وسرعة الدعوة لمجلس أمة منتخب وفق دستور ١٩٦٢[٢٠] . كما أصدرت اللجان الشعبية للحركة الدستورية (وهي تتكون من تآلف جميع القوى السياسية المطالبة بعودة مجلس الأمة) بياناً وزعته على المواطنين تدعوهم فيه إلى مقاطعة انتخابات المجلس الوطني . وقد جاء البيان على شكل نداء من أجل الوطن . وقد

(١٩) بيان صحفي حول أسباب مقاطعة المجلس الوطني موقع من قبل ١١٠ شخصيات عامة كويتية ، ١٦/ ٥/ ١٩٩٠ (انظر ملحق رقم ٧) .

(٢٠) رسالة موقعة من بعض الشخصيات البارزة وبعض الوزراء السابقين موجهة إلى صاحب السمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح ١٩/ ٥/ ١٩٩٠ (ملحق رقم ٨) .

بيّن هذا النداء للمواطنين بأنهم إذا أرادوا كويت الحرية والعدل فيجب أن يقفوا مع الوطن ويقاطعوا انتخابات المجلس الوطني ، وذلك على أساس أن المشاركة في (المجلس الوطني) تعني استمرار تعطيل الدستور ومجلس الأمة للسنوات الأربع القادمة على الأقل[٢١] .

وفي مقابل هذا الفريق الذي ينادي بعدم دستورية وشرعية إنشاء المجلس الوطني يبرز فريق آخر يدافع عن إنشاء المجلس ولا يرى في إنشائه أية مخالفة دستورية . ومن أبرز الذين دافعوا عن قيام المجلس الأستاذ الدكتور بدر اليعقوب ، أستاذ القانون بجامعة الكويت . وقد أوضح د . اليعقوب رأيه في بحث غير منشور بعنوان : (تصورات حول الأمر الأميري بإنشاء المجلس الوطني)[٢٢] . يقول الدكتور اليعقوب أن المجلس الوطني شرعي ولا يتعارض إنشاؤه مع الدستور . وقد بنى د . اليعقوب رأيه ذلك على شقين : **الأول** ، أن سمو الأمير أراد أن يشرك قطاع الشعب في وضع التصورات للمرحلة المقبلة وبهذا فإن المجلس يعد خطوة أكثر تقدمية وديمقراطية مما لو انفرد الأمير بدراسة التصورات التي رفعها له سمو ولي العهد أو لو أحال دراستها إلى لجنة معينة (على غرار لجنة النظر في تنقيح الدستور) للنظر في هذه التصورات ودراستها ، لأنه يتضح من تشكيل المجلس الوطني أن ثلثي أعضائه منتخبون مباشرة من قبل الشعب والثلث الآخر معين . وكما يبين الدكتور اليعقوب فإن سمو الأمير حدد موجبات إنشاء المجلس الوطني بالتالي :

---

(٢١) (نداء من أجل الوطن) قاطعوا انتخابات المجلس الوطني ، اللجان الشعبية للحركة الدستورية ٤/ ٦/ ١٩٩٠ (انظر ملحق رقم ٩) .

(٢٢) د . بدر اليعقوب (تصورات حول الأمر الأميري بإنشاء المجلس الوطني) بحث غير منشور ، يونيه ١٩٩٠ .

١ - اتساع المقترحات المقدمة مما يقتضي إعطاءها حقها من الدراسة والمقارنة لاختيار الأنسب لمجتمعنا مع الإفادة من تجاربنا السابقة .

٢ - المحافظة على الوحدة الوطنية وسد الطريق على أي بادرة بشق الصف .

٣ - الظروف التي تجتازها المنطقة والتغييرات التي ترتفع أمواجها في الشرق الأوسط والتي تدعو إلى المزيد من التضامن والتكاتف حتى نتجنب الفتن .

ويتضح من ذلك أن وجهة نظر الدكتور اليعقوب تنصب على أن هناك ظروفاً سياسية دعت سمو الأمير إلى إنشاء المجلس الوطني . من الناحية الأخرى يشدد د . اليعقوب بأنه لا يوجد في نصوص دستور عام ١٩٦٢ أو أي قانون آخر في البلاد ما يمنع سمو الأمير من تشكيل جهة معينة لتقديم الرأي والمشورة أو لأي موضوع يراه سواء كانت هذه الجهة معينة أو منتخبة ويكون ذلك صحيحاً لو كان مجلس الأمة قائماً .

ويدلل د . يعقوب على صحة كلامه بأن إنشاء لجنة النظر في تنقيح الدستور كان لوضع توصيات لمشروع اقتراح للعرض على مجلس الأمة ولذلك فتوصياتها لا تلزم أحداً من وجهة النظر القانونية . ولهذا فإن تلك اللجنة لا تتعارض مع الدستور ، وعليه فما يسري على لجنة النظر في تنقيح الدستور يمتد كذلك على المجلس الوطني الذي يتحدد اختصاصه بإصدار توصيات يرفعها إلى صاحب السمو الأمير لاتخاذ الإجراء القانوني بشأنها .

الشق الثاني : في طرح د . اليعقوب ينصب على أن المجلس الوطني لا يخالف الدستور لعدة أسباب ، هي :

١ - أن إنشاء المجلس الوطني جاء مستقلاً وغير معتمد بتاتاً في ديباجته على نص من نصوص الدستور ولم يكن تنفيذاً لنص من نصوصه حتى نحكم عليه أو يكيّف وفقاً لنصوص هذا الدستور .

٢ - (أن الأمر الأميري بإنشاء المجلس الوطني يستمد شرعيته من أصل أعلى من كل الأصول ومن قاعدة أعلى من كل نص وتلك القاعدة هي وجوب المحافظة على كيان الدولة ووحدتها وحمايتها مما يتهددها مما يتطلب أن ينهض صاحب السلطة الشرعية العليا بأمانة المسؤولية وحماية الدولة . وبناء عليه فإن الحكم على هذا الأمر الأميري وشرعيته لا يكون على مدى توافقه مع نص في الدستور أو عدم توافقه ، وإنما يكون على الأساس الذي صدر بناء عليه وهو قيام الأمير باعتباره صاحب السلطة الشرعية العليا في الدولة بما تتطلبه مواجهة الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد والعمل على حفظ كيانها ووحدتها وأمنها وهو أساس أعلى وأقدس من كل النصوص كما قضت بذلك المحكمة الدستورية رداً على الطعن في الأمر الأميري الصادر في ٢٩/ ٨/ ١٩٧٦ بتنقيح الدستور) .

٣ - يرى د . اليعقوب بأن (الأمر الأميري بإنشاء المجلس الوطني عمل من أعمال السيادة حيث إن أهم المبادئ الدستورية التي تقوم عليها الدولة القانونية في الوقت المعاصر هو مبدأ خضوع الإدارة للقانون ذلك بأن الإدارة تمارس وظيفة ولا تستعمل حقاً وتطبيقاً لهذا المبدأ تخضع قرارات الإدارة لرقابة القضاء الذي يعتبر الجهة المحايدة ذات القول الفصل في تطبيق القانون . ولعلَّ من أهم المعايير المميزة لأعمال السيادة معيار الباعث السياسي ، فكل قرار إداري ذو باعث سياسي يعتبر عملاً من أعمال السيادة باعتبار أن المصلحة السياسية للدولة المتحققة بموجب هذا العمل تدخل في إطار المصلحة العليا للدولة) .

ويواصل د . اليعقوب القول بأنه إذا نظرنا إلى الأمر الأميري بإنشاء المجلس الوطني من هذه الزاوية لتبيَّن أنه يرمي إلى إنشاء وضع سياسي مؤقت يزول

بزوال الظروف الموجبة لوجوده . فالمهمة الأساسية التي سوف يضطلع بها المجلس الوطني تمكن بدراسة السلبيات التي عاقت استمرار الحياة النيابية في الدولة وذلك عن طريق وضع الأسس الكفيلة بتحاشي عودة هذه السلبيات وإيجاد الحلول البديلة والكفيلة لتفادي الأزمات الماضية .

٤ - وكما يقول د . اليعقوب فإن (الأمر الأميري لا يحمل أي اعتداء على دستور عام ١٩٦٢ عندما نص الأمر الأميري في المادة الأولى منه على أن يرفع المجلس الوطني تقاريره في هذا الشأن إلى الأمير توطئة لإحالتها إلى مجلس الأمة كما أن المادة الثالثة عشرة من قانون المجلس الوطني والمتعلقة بقَسَم أعضاء المجلس الوطني تنص على أن «أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللأمير وأن أحترم الدستور» ، كما أن المجلس الوطني ليس له القيام بمهام السلطة التشريعية الحقيقية المناطة بمجلس الأمة وفقاً لدستور ١٩٦٢ وإنما تنحصر مهمته في دراسة السلبيات التي أدت إلى فشل التجارب السابقة ووضع الضوابط والقواعد الكفيلة بتجنب فشل هذه التجربة في المستقبل) .

٣ - الحملة الانتخابية للمجلس الوطني :

لم تكن الحملة الانتخابية للمجلس الوطني كالحملات الانتخابية السابقة لمجلس الأمة . فقد تميَّزت الأخيرة (الحملات الانتخابية لمجلس الأمة) بالثراء الفكري والتنافس الشديد والجو الديمقراطي .

أما الحملات الانتخابية للمجلس الوطني فقد اتسمت بالفتور نتيجة لمقاطعة شريحة كبيرة من المواطنين لهذه الحملات . بالإضافة إلى تأثير قوى المعارضة التي نادت بمقاطعة الانتخابات عبر بيانات وزعتها على المواطنين . من جهة أخرى فقد

نزلت الحكومة بثقلها في الساحة عن طريق الإذاعة والتلفزيون وذلك لأول مرة في تاريخ الحياة الانتخابية في الكويت . بالإضافة إلى ذلك فإن المعارضة اتهمت السلطة بأنها منعت عددا من مراسلي بعض وكالات الأنباء والصحف الأجنبية من الحصول على تأشيرات دخول الكويت لتغطية الانتخابات في الوقت الذي تمّت فيه الدعوة الانتقائية لبعض العناصر الإعلامية الأخرى .

وفي وسط هذا المناخ جرت الحملة الانتخابية التي كانت قوية في المناطق المتعارف عليها بالمناطق الخارجية . وتتمثل هذه المناطق في الدوائر من الرابعة عشر إلى الخامسة والعشرين .

ومن المعروف أن غالبية سكان هذه المناطق من أصول قبلية وما زالت متمسكة بالأعراف الاجتماعية القبلية التي تحتم على أفراد القبيلة طاعة رؤسائها . كما أثيرت قضية العصبية القبلية مما حدا بكثير من المعارضين لفكرة المجلس الوطني من شباب هذه القبائل أن يصوتوا لصالح المرشحين من أبناء عمومتهم ضد مرشحي القبائل الأخرى . وأخيرا فإنه نتيجة لارتباط رؤساء القبائل بعلاقات وثيقة مع الأسرة الحاكمة فإن الدوائر القبلية دعمت فكرة إنشاء المجلس الوطني وبالتالي فإن المقاطعة لانتخابات المجلس الوطني كانت ضعيفة في هذه المناطق (الخارجية) . وقد انتشرت ظاهرة الانتخابات الفرعية (تصفية بين مرشحي كل قبيلة على حدة) في هذه المناطق .

وقد تميّزت الحملات الانتخابية بالسخاء ، والبذخ فقد نصبت خيام تكلف بعضها عشرة آلاف دينار يقدم فيها العشاء بعد اللقاء مع الناخبين . ويقدر البعض تكاليف الحملة الانتخابية لبعض المرشحين بحوالي ٢٠ ألف دينار (بين إعلانات

وخيام وتكاليف الوجبات) . ويلاحظ أن نسبة كبيرة من المرشحين كانوا من الشباب ومن خريجي الجامعات ولكنها كانت وجوهاً جديدة لم يسبق لها العمل في الساحة السياسية ولم تكن معروفة للناخبين . وقد ركّز المرشحون حملاتهم على مواضيع مثل تجنّب الهزات داخل المجلس الوطني ، والعمل الجاد لتصحيح المسيرة النيابية ، ودراسة التجربة السابقة وسلبيتها ، وإعداد تصور للمستقبل ، والنهوض بالاقتصاد الوطني ، وإعادة النظر في الخدمات التعليمية والصحية .

وفي عشية الانتخابات نشرت بعض الصحف افتتاحيات تدعو إلى المشاركة في الانتخابات ، فقد نشرت جريدة السياسة في الصفحة الأولى عنواناً كبيراً عن (عرس الديمقراطية) . أما جريدة الرأي العام فكتبت تحت عنوان : (إذا كنتم تحبون الكويت اذهبوا إلى الانتخابات) . كما خرجت جريدة الأنباء بعنوانها : (اليوم يوم الواجب الوطني ويوم الوفاء للكويت) .

من الجانب الآخر قاطعت الانتخابات جريدتان هما الوطن التي أوردت الخبر بشكل غير مباشر دون أن توجه الدعوة للمواطنين للانتخابات ، بينما لم تنشر جريدة القبس سطراً واحداً عن الانتخابات ، مع أن صفحات جريدتي الوطن والقبس ملئت بإعلانات المرشحين المدفوعة الثمن .

وقبل البدء باستعراض نتائج الانتخابات يجب توضيح طريقة الانتخابات في الكويت وهي واحدة سواء لمجلس الأمة أو المجلس الوطني . وتعتمد الكويت نظام الأغلبية النسبية الفردية حيث إن المرشحَين اللذين يحصلان على أعلى نسبة من الأصوات في كل دائرة من الدوائر الخمسة والعشرين يعتبران ناجحين في الحصول على مقعدي الدائرة .

٤ - نتائج انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٩٠ مقارنة مع انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٨٥ :

في يوم الأحد الموافق ١٠/ ٦/ ١٩٩٠ توجه الناخبون إلى ١٢٥ لجنة انتخابية للتصويت لخمسين عضواً من بين ٣٤٨ مرشحاً لعضوية المجلس الوطني . ويعود سبب ارتفاع عدد المرشحين في عام ١٩٩٠ إلى مقاطعة الشخصيات البارزة على الساحة السياسية لهذه الانتخابات الأمر الذي أفسح المجال أمام كثير من المرشحين بدخول الانتخابات أملاً في الفوز . وقبل الخوض في نتيجة الانتخابات لا بد من الإشارة إلى أن الكويت مقسمة إلى خمس وعشرين دائرة انتخابية (انظر خريطة رقم١) وفقاً للقانون رقم ٩٩ لعام ١٩٨٠ ، على أن يخصص لكل دائرة مقعدان . ولا تتساوى الدوائر الانتخابية في عدد ناخبيها إذ بلغ عدد الناخبين في عام ١٩٩٠ في دائرة الأحمدي(٢١) ٤١٥٢ ناخباً ، وفي دائرة الرميثية (١٣) ٤٠٩٠ ناخباً ، بينما كانت أعداد الناخبين في دائرة الشرق (١) ١٥٦٦ ناخباً ، وفي دائرة المرقاب (٢) ١٤١٠ ناخباً وفي دائرة القبلة (٣) ١٤٤٠ ناخباً (جدول رقم ١) .

جدول (١) : أعداد الناخبين في الدوائر الانتخابية *

الدائرة الانتخابية	عدد الناخبين ١٩٨١	عدد الناخبين ١٩٨٥	عدد الناخبين ١٩٩٠
١ - الشـــــرق	١٣٧٥	١٤٩٠	١٥٦٦
٢ - المرقـــــاب	١٠٩٥	١٣١١	١٤١٠
٣ - القـــــبلة	١٠٧٠	١٣١٦	١٤٤٠
٤ - الدعـــــية	١٨٠٠	٢٣٢٣	٢٤٧٥
٥ - القـادسـية	١٦٦٣	٢٠٧٢	٢٢٠٩
٦ - الفـيـحـاء	١٦٦٠	٢١٢٣	٢٢٦٢
٧ - كـيـفـان	١٣٣٠	١٦٧٥	١٨٨٤
٨ - حـــــولي	١٣٦٥	٣٢٧٢	٣٥٥٩
٩ - الروضـــــة	١٥٥٤	١٨٥١	٢٠٣٣
١٠ - العـديلية	١٥٨٩	٢٢٨٥	٢٦٠٩
١١ - الخـــالدية	١٢٨٤	١٦٩٩	١٨٣٠
١٢ - السـالمية	١٢٨٣	١٦١٢	١٨٠٠
١٣ - الرميـثية	٢٧٨٥	٣٨٨٥	٤٠٩٠
١٤ - ابرق خـيطان	١٧١٥	٢١٨٤	٢٤٥٧
١٥ - الفـروانية	١٥٤٧	٢٦٨٣	٣٣٠١

تابع - جدول (١) : أعداد الناخبين في الدوائر الانتخابية *

الدائرة الانتخابية	عدد الناخبين ١٩٨١	عدد الناخبين ١٩٨٥	عدد الناخبين ١٩٩٠
١٦ - العمرية	١٧١٩	٢٧٥٨	٣١٢٥
١٧ - جليب الشيوخ	١٨٨١	١٩٢٤	٢١١٦
١٨ - الصليبخات	١٨٤٤	٢٣٦٢	٢٦٧٠
١٩ - الجهراء الجديدة	١٦١٧	١٨٩١	١٩٩٠
٢٠ - الجهراء القديمة	٢١٦٣	٢٩٧٨	٣٥٥٢
٢١ - الأحمدي	١٧٠٤	٣٤٠٨	٤١٥٢
٢٢ - الرقة	١٨٢٩	٢١٩٩	٢٥١٢
٢٣ - الصباحية	٢٥٦٤	٣١٤٨	٣٤٢٦
٢٤ - الفحيحيل	١٧١٠	٢٠٢٢	٢٢٦٧
٢٥ - أم الهيمان	١٨٦٢	١٤٨٤	١٣٩٨
إجمالي الناخبين	**٣٢٠٠٨**	**٥٥٨٥٥**	**٦٢ ١٢٣**

* المصدر : الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي .

الدائرة الأولى «الشرق» :

تقع هذه الدائرة في قلب العاصمة الكويتية ، وهي من المناطق القديمة التي تركها معظم سكانها إلى المناطق الحديثة في الكويت . ولهذا فإن عدد ناخبيها أقل نسبياً مقارنة مع الدوائر الأخرى . وتعتبر طائفة الشيعة هي السائدة في هذ المنطقة . وقد كانت الدائرة منطقة نفوذ شيعية تامة منذ انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٦٣ حتى انتخابات عام ١٩٧٥[٢٣] وفي عام ١٩٨١ تغيرت حدود الدوائر الانتخابية وأضيفت منطقة الدسمة (ينقسم سكانها إلى شيعة وعوازم) إلى منطقة الشرق . وبهذا فقد تقاسم العوازم والشيعة مقعدي هذه الدوائر . وفي انتخابات ١٩٨٥ أنقسم الشيعة فيما بينهم بين تأييد عدنان سيد عبد الصمد المدعوم من قبل الجمعية الثقافية الاجتماعية (حلت الجمعية في عام ١٩٨٩) ، وبين د . يعقوب حياتي المرشح المستقل والذي كانت تدعمه الشيعة المختلفة مع اتجاه الجمعية الثقافية . وقد جاء هذا الاختلاف لصالح مرشح العوازم خالد الجميعان الذي فاز بالمركز الأول (٥٣٨ صوتاً) ود . يعقوب حياتي في المركز الثاني (٤٥٦صوتاً) أما في انتخابات المجلس الوطني فقد قاطع د . حياتي وعدنان سيد عبد الصمد الانتخابات ، بينما ابتعد خالد الجميعان عن الساحة السياسية بعد انتهاء فترته الوزارية . ولذلك فقد خلت الساحة السياسية من الوجوه البارزة وعليه فقد فاز كل من عاشور الصباغ (٢٦٨صوتاً) وكاظم بوعباس (٢٢٢ صوتاً) . وينتسب النائبان إلى الطائفة الشيعية إلا أنهما غير محسوبين على الجماعات الدينية .

---

(٢٣) كانت الدائرة حسب النظام الانتخابي القديم تحتوي على خمسة مقاعد ، أربعة منها كانت للشيعة والمقعد الخامس كان يفوز به أحد السنة وهو سيد يوسف الرفاعي الذي يتعاطف معه الشيعة بسبب انتسابه إلى سيدنا محمد (ﷺ) .

وبمقارنة الأصوات التي حصل عليها الفائزان في انتخابات المجلس الوطني بالأصوات التي حصل عليها الفائزان بمجلس الأمة لعام ١٩٨٥يرى الفرق واضحاً . فبالرجوع إلى الجدول رقم (٢) يتضح أن الأول في عام ١٩٩٠ حصل على ٢٦٨ صوتاً في الوقت الذي كان الخامس في انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٨٥ قد حصل على ٢٧٧ صوتاً .

الدائرة الثانية «المرقاب» :

تضم هذه الدائرة مناطق المرقاب وضاحية عبد الله السالم .ويعتبر سكان هذه الدائرة من الطبقة الاجتماعية المتوسطة أو المتوسطة العليا ذوى الأصول النجدية . لذلك فإن الطرح الانتخابي في هذه الدائرة مختلف عن بعض المناطق الأخرى ، إذ يختفي الطرح الطائفي أو القبلي ويحل مكانه الطرح الوطني مقابل طرح المجموعات الدينية الأصولية السنية . وفي انتخابات عام ١٩٨٥ كانت هناك ثلاث مجموعات في الساحة (المجموعة المستقلة ، والمجموعة الوطنية القومية ، والمجموعة الأصولية) . وقد أسفرت الانتخابات عن فوز كل من عبد الرحمن الغنيم (٦١١) وهو نائب مستقل شغل في السابق منصب وكيل وزارة المواصلات . وحل حمد الجوعان (٤٥٤) في المركز الثاني ، وهو مستقل أيضاً وشغل منصب مدير عام مؤسسة التأمينات الاجتماعية . وبسبب مقاطعة معظم الوجوه المعروفة في المنطقة لانتخابات المجلس الوطني فقد فاز في عام ١٩٩٠ كل من إبراهيم شهاب (٢٠٣ صوتاً) وبدر البشر (١٧٢صوتاً) .

خـريـطـة (١)

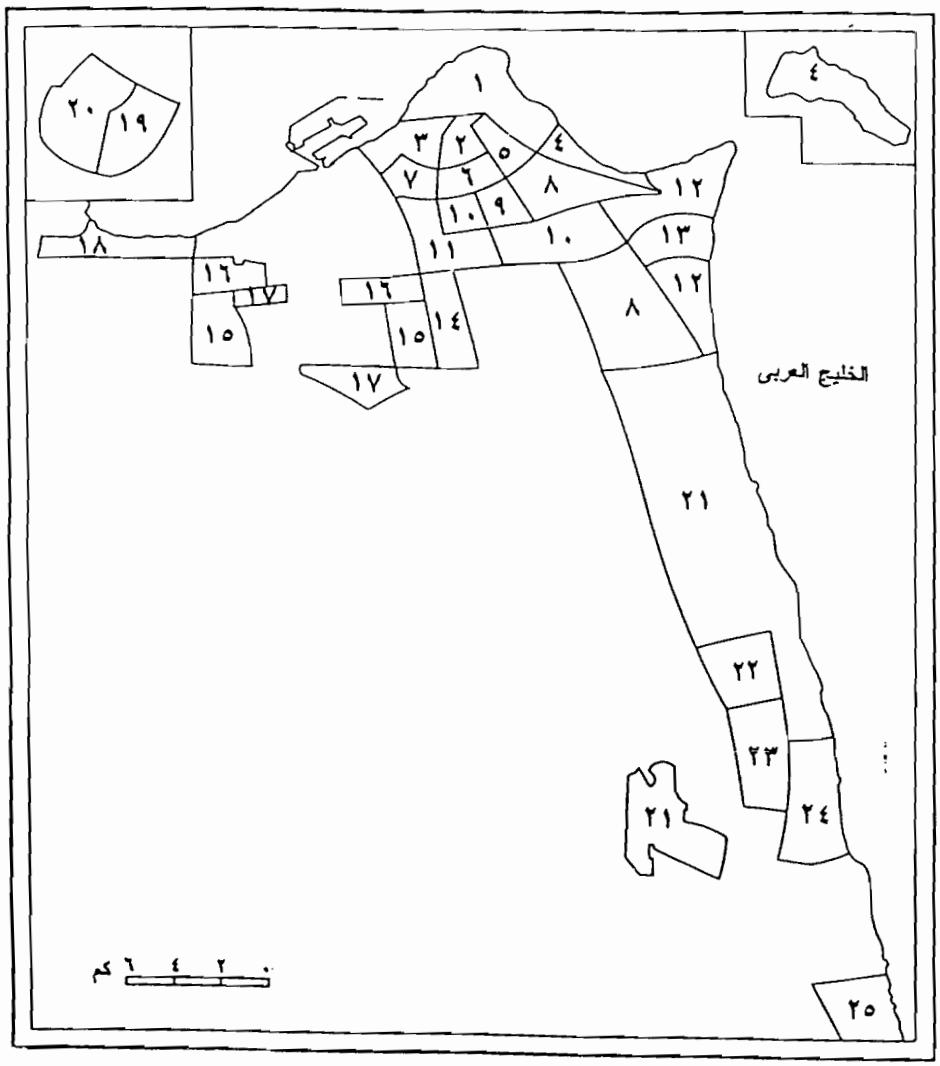

الدوائر الانتخابية وفقاً لقانون الانتخابات المعدل رقم ٩٩ لعام ١٩٨١

جدول (٢)

الأصوات التي حصل عليها الأول والثاني في انتخابات عام ١٩٨٥
مقارنة بالأصوات التي حصل عليها الأول والثاني في عام ١٩٩٠

الدائرة	١٩٨٥		١٩٩٠	
١ - الشرق	١ - خالد الجمعيان	٥٣٨	١ - عاشور الصباغ	٢٦٨
	٢ - يعقوب حياتي	٤٥٦	٢ - كاظم بوعباس	٢٢٢
	٣ - عدنان عبدالصمد	٤٤٦		
	٤ - مصطفى معرفي	٢٨٦		
	٥ - خالد المضف	٢٧٧		
٢ - المرقاب	١ - عبدالرحمن الغنيم	٦١١	١ - إبراهيم شهاب	٢٠٣
	٢ - حمد الجوعان	٥٤٥	٢ - بدر البشر	١٧٢
	٣ - أحمد النفيسي	٤٤٢		
	٤ - خالد السلطان	٤٠٤		
٣ - القبلة	١ - جاسم القطامي	٦٩٤	١ - خليفة الخرافي	٢١٥
	٢ - جاسم الخرافي	٦١٠	٢ - عادل البدر	١٧١
	٣ - جاسم الصقر	٥٨٦		
٤ - الدعية	١ - ناصر الروضان	١٠٧٣	١ - صقر السودان	٥١٨
	٢ - عبدالله الرومي	١٠٧١	٢ - حسام الرومي	٤٨٨
	٣ - حسين مكي	٧٩٤		
	٤ - إبراهيم إسماعيل	٧٤٢		

تابع جدول (٢)

الدائرة	١٩٨٥		١٩٩٠	
٥ - القادسية	١ - عبدالعزيز المطوع	٧٨٢	١ - أحمد بهبهاني	٢٦٤
	٢ - أحمد باقر	٤٨٤	٢ - موسى جريدان	٢٤٠
	٤٣ - عبدالمحسن جمال	٤٧٥		
	٤ - علي الناصر	٣٨٧		
	٥ - عبدالعالي ناصر	٢٦٩		
٦ - الفيحاء	١ - مشاري العنجري	١١٤٨	١ - مبارك العتيبي	٢٠٦
	٢ - حمود الرومي	٧٩٨	٢ - أحمد الجسار	١٧٤
	٣ - عبدالله النيباري	٧٧٣		
	٤ - راشد الفرحان	٢٩٧		
	٥ - محمد ضاحي	٢٥٢		
٧ كيفان	١ - جاسم العون	٦٠١	١ - عادل الجيران	١٦٤
	٢ - فيصل الصانع	٥٩٤	٢ - عثمان النجدي	١٥٠
	٣ - محمد العدساني	٥٧٣		
	٤ - عادل الصبيح	٥٧٠		
٨ - حولي	١ - عبدالله النفيسي	٩٥١	١ - طخيم الطخيم	٤٨٠
	٢ - أحمد الربعي	٧٦٠	٢ - جواد المتروك	٤٠٧
	٣ - أحمد الطخيم	٦٠٠		
	٤ - عبدالله جزاع	٦٥٩		
٩ - الروضة	١ - جاسر الجاسر	٧٨٢	١ - جاسر الجاسر	٧٠٠
	٢ - أحمد الخطيب	٧٥٤	٢ - عبدالعزيز المساعيد	٢٧٩
	٣ - عيسى الشاهين	٦٢٩		

تابع جدول (٢)

الدائرة	١٩٨٥		١٩٩٠	
١٠ - العديلية	١ - صالح الفضالة	٩٣٠	١ - حمد التويجري	٢٨٦
	٢ - سامي المنيس	٧٣٩	٢ - علي العمر	٢٣٢
	٣ - يوسف الشاهين	٤٥٧		
	٤ - محمد الموسوي	٤٤٣		
	٥ - فريد العجيل	٢٩٨		
١١ - الخالدية	١ - أحمد السعدون	٨٢٠	١ - محمد العمر	١٧٥
	٢ - محمد المرشد	٦٦٨	٢ - خلف السبتي	١٥٦
	٣ - يوسف الحسينان	٣٨٥		
	٤ - خلف السبتي	٣٧١		
	٥ - عبداللطيف البرجس	٢٠٥		
١٢ - السالمية	١ - سالم الحماد	٧٤٧	١ - جمعان الحريتي	٦٠٢
	٢ - راشد الجويسري	٥٨٣	٢ - راشد الجويسري	٢٩١
	٣ - جمعان الحريتي	٢٩٠		
١٣ - الرميثية	١ - عباس الخضاري	١٢٧٨	١ - عباس الخضاري	١٢٥٧
	٢ - ناصر صرخوه	١٢١٢	٢ - جاسم قبازرد	٦٤٩
	٣ - جمال الكندري	١٠٥٢		
	٤ - خالد الوسمي	٦٤٤		
١٤ - أبرق خيطان	١ - حمود الجبري	٨١٠	١ - حمود الجبري	٧٠١
	٢ - ناصر البناي	٧٧٤	٢ - علي العتيبي	٤٦٨
	٣ - أحمد العتيبي	٦١١		
	٤ - خالد المسعود	٤٩		

تابع جدول (٢)

الدائرة	١٩٨٥		١٩٩٠	
١٥ - الفروانية	١ - عباس مناور	٧٨٢	١ - محمد المسيلم	٨٤٢
	٢ - محمد المسيلم	٧٥٣	٢ - فايز البغيلي	٥١٨
١٦ - العمرية	١ - مبارك الدويلة	١١٠٦	١ - مبارك الخرينج	٧١٤
	٢ - براك النون	٨٦٦	٢ - براك النون	٦٦٤
	٣ - محمد البراك	٦١٥		
١٧ - جليب	١ - فيصل الدويش	٦٦٢	١ - محمد المهمل	٥٦٥
الشيوخ	٢ - يوسف المخلد	٦٢٥	٢ - عبدالكريم الجحيدلي	٤٦٢
	٣ - خالد الأشهب	٥٤١		
١٨ - الصليبخات	١ - خلف العنزي	٨٩٥	١ - خلف العنزي	١١٥٥
	٢ - صياح بوشيبة	٧٢٠	٢ - راشد الهبيدة	٧٥٨
١٩ - الجهراء	١ - منيزل العنزي	٦٩٢	١ - منيزل العنزي	٧٧٠
الجديدة	٢ - أحمد الشريعان	٦٢٥	٢ - مطلق الشليمي	٤٩٤
	٣ - ناصر الكريباني	٤٦٥		
٢٠ - الجهراء	١ - علي خلف السعيد	٧٢٨	١ - طلال العيار	٨٥٢
القديمة	٢ - فلاح الحجرف	٤٦٨	٢ - محمد الحجرف	٥٦٢
٢١ - الأحمدي	١ - دعيج الجري	١٢٠٦	١ - فلاح العازمي	١٠٨٢
	٢ - خال العجران	١٠٢٧	٢ - سعدون العتيبي	٩٨٢
	٣ - راشد العازمي	٩٤٠		

تابع جدول (٢)

الدائرة	١٩٨٥		١٩٩٠	
٢٢ - الرقة	١ - سعد طامي العجمي	٦٩٢	١ - هادي هايف العجمي	٩٥٤
	٢ - هادي هايف العجمي	٦١٥	٢ - مرزوق العازمي	٩٤٨
٢٣ - الصباحية	١ - مبارك راعي الفحماء	١٢٨٢	١ - سلمان العازمي	١٢٦٦
	٢ - خميس طلق عقاب	١٢٦٦	٢ - رجا العازمي	١٢١١
٢٤ - الفحيحيل	١ - مبارك الزوير الهاجري	١٠٤٦	١ - عبدالله الخضيري الهاجري	٧٩٠
	٢ - راشد الجحيلان	٩٢٠	٢ - تركي العازمي	٧٧٢
٢٥ - أم الهيمان	١ - عايض علوش العازمي	٧٩٥	١ - عايض علوش العازمي	٦٩٢
	٢ - هاضل الجلاوي	٧٦٧	٢ - مصلح العازمي	٦٥٥

الدائرة الثالثة «القبلة» :

وتضم هذه الدائرة مناطق القبلة والشامية والشويخ . ويقطن المنطقة عائلات ذات أصول نجدية . وتسيطر المجموعة التجارية (غرفة تجارة وصناعة الكويت) على القوى الانتخابية في المنطقة . وفي عام ١٩٨٥ كان التنافس حاداً بين ما يعرف بالجواسم الثلاثة (جاسم الصقر ، وجاسم القطامي ، وجاسم الخرافي) . ويمثل المرشحان جاسم الصقر وجاسم الخرافي غرفة التجارة والصناعة بينما يترأس الثالث (جاسم القطامي) التجمع الوطني وهو أحد تجمعات المعارضة الكويتية . وقد أسفرت الانتخابات عن فوز كل من جاسم القطامي (٦٤٢ صوتاً) . وحل في المركز الثاني جاسم الخرافي (٦١٠ أصوات) . وقد لوحظ أثناء فرز الأصوات أن

معظم الذين صوتوا لجاسم الخرافي حبسوا الصوت الثاني عن المرشحين الآخرين . وهو مخالف للأتفاق الذي عقد بين جاسم الصقر وجاسم الخرافي لتبادل الأصوات . أما في انتخابات المجلس الوطني ١٩٩٠ ونتيجة لمقاطعة مجموعة كبيرة للانتخابات فقد فاز كل من خليفة الخرافي ٢١٥ صوتاً وعادل البدر (١٧١ صوتاً) .

الدائرة الرابعة «الدعية» :

تعتبر الدائرة الرابعة منطقة شديدة الحساسية نتيجة لتقارب أعداد السنة والشيعة فيها . وتشير نتائج الانتخابات السابقة (من ١٩٦٣ إلى ١٩٧١) إلى تقاسم الطائفتين لمقاعد هذه الدائرة . ومن انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٧٥ فاز الشيعة بالمقاعد الخمسة جميعها ، الأمر الذي جعل السنة يشكون في أن الشيعة اتفقوا ضمنياً على التركيز على خمس مرشحين فقط حتى لا تتشتت الأصوات . وعليه فقد أقدم السنة ولأول مرة في عام ١٩٨١ على إقامة انتخابات فرعية للتركيز على مرشحين سنيين فقط . وكانت النتيجة فوز السنة بمقعدي الدائرة سواء في انتخابات عام ١٩٨١ أو عام ١٩٨٥ . إذ فاز في عام ١٩٨٥ كل من ناصر الروضان (١٠٧٣ صوتاً) وعبد اللّه الرومي (١٠٧١صوتاً) . أما في انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٩٠ فقد فاز كل من صقر السودان (٥١٨ صوتاً) وحسام الرومي (٤٨٨صوتاً) .

الدائرة الخامسة «القادسية» :

تتميز الدائرة الخامسة (القادسية والمنصورية) أيضاً بتقارب أعداد السنة والشيعة . لذلك فقد تقاسمت الطائفتان المقعدين في انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٨١ . وفي عام ١٩٨٥ حصل السنة على المقعدين اذ حصل عبد العزيز المطوع (مرشح مستقل) على (٧٨٢صوتاً) ثم أحمد باقر (مرشح السلف) الذي حصل

على (٤٨٤ صوتاً) مما أتاح الفرصة لوجوه جديدة لم تكن لتفوز في الأوضاع الطبيعية . وبهذا فقد فاز كل من أحمد بهبهاني (مرشح شيعي مستقل) بـ (٢٦٤ صوتاً) وموسى الجريدان بـ (٢٤٠ صوتاً) .

الدائرة السادسة «الفيحاء» :

تعتبر الدائرة السادسة (الفيحاء والنزهة) من المناطق التقليدية ذات التأثير العائلي والديني القوي . وقد كانت هذه المنطقة (التي يرجع غالبية سكانها إلى الأصول النجدية) تضم معها منطقة القادسية ضمن التقسيم الانتخابي السابق . ولهذا فقد كانت القوى الوطنية المنتشرة في منطقة القادسية تساعد على فوز بعض مرشحي القوى الوطنية . أما في عام ١٩٨١ وضمن التقسيم الجديد فإن الوضع تغير وفشل مرشحو القوى الوطنية في الفوز بأي مقعد . وتكرر نفس الوضع في عام ١٩٨٥ حيث فاز كل من مشاري العنجري (مستقل) بـ (١١٤٨ صوتاً) ، وجاء الثاني مرشح الأخوان المسلمين حمود الرومي (٧٩٨ صوتاً) . في حين فاز كل من مبارك العتيبي (٢٠٦ أصوات) وأحمد الجسار (١٧٤ صوتاً) في انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٩٠ . ويلاحظ (من الجدول ٢) أن الخامس في انتخابات عام ١٩٨٥ حقق نتيجة أفضل من الفائز الأول في انتخابات عام ١٩٩٠ .

الدائرة السابعة «كيفان» :

تتميز هذه الدائرة بأن معظم سكانها من أهل البحر على اختلاف مشاربهم . ويختفي الصراع الطائفي (سنة ضد شيعة) في هذه المنطقة تماماً . ويحل مكانه الصراع بين القوى الدينية السنة (الإخوان المسلمين ضد السلف) . ففي عام ١٩٨٥

كان التنافس شديداً بين جاسم العون مرشح السلف ود . عادل الصبيح المدعوم من الإخوان المسلمين . بالإضافة إلى هذين المرشحين كان هناك فيصل الصانع المدعوم من القوميين العرب ، ورئيس مجلس الأمة لعام ١٩٨١ محمد العدساني . وقد أسفرت نتيجة انتخابات عام ١٩٨٥ عن فوز كل من جاسم العون (٦٠١ صوتاً) وفيصل الصانع (٥٩٤ صوتاً) . وجدير بالذكر أن المرشحين الأربعة السابق ذكرهم قاطعوا انتخابات المجلس ابوطني مما أفسح المجال أمام الوجوه الجديدة بدخول الانتخابات . وقد أسفرت نتيجة انتخابات المجلس الوطني عن فوز كل من عادل الجيران (١٦٤ صوتاً) وعثمان النجدي (١٥٠صوتاً) .

الدائرة الثامنة «حولي» :

تختلف هذه الدائرة عن بقية الدوائر الأخرى بأنها تضم نسبة كبيرة من المثقفين متوسطي الأعمار وذلك كونها من المناطق حديثة الإنشاء . وقد تميزت هذه الدائرة في عام ١٩٨٥بالدعوة إلى إقامة مناظرات بين المرشحين . وفي العادة هناك تنافس شديد بين عدة قوى سياسية تمثل الإخوان المسلمين ، وكتلة الشباب الوطني ، والجمعية الثقافية الاجتماعية(شيعة) ، وعناصر مستقلة . وفي عام ١٩٨٥ كان التنافس شديداً بين المرشحين وقد فاز كل من د . عبد اللّه النفيسي المدعوم من الإخوان المسلمين بـ (٩٥١ صوتاً) . ثم د . أحمد الربعي المدعوم من الكتلة الوطنية ومجموعات أخرى من المستقلين (٧٦٠ صوتاً) . وقد قاطعت معظم القوى السياسية الموجودة في هذه المنطقة انتخابات المجلس الوطني . ولهذا فقد فاز كل من طخيم الطخيم (مستقل سني) بـ (٤٨٠ صوتاً) . وجاء في المركز الثاني جواد المتروك (مستقل شيعي) وحصل على (٤٠٧ أصوت) .

الدائرة التاسعة «الروضة» :

تعتبر هذه الدائرة من المناطق النموذجية . وتضم بصورة عامة ثلاث طبقات اجتماعية . الأولى سكان بيوت الشيخ عبد الله السالم وهم من العائلات الفقيرة (من الأيتام والأرامل) . وهذه الشريحة بحاجة إلى من يساعدها ويقدم لها الخدمات . الطبقة الثانية وتشمل العائلات ذات الدخل المحدود التي سكنت الروضة في أواخر الستينات وقد تحسنت أوضاعها المادية نسبياً . ولهذه الفئة اهتمامات سياسية ولكنها تحتاج إلى الخدمات . أما المجموعة الثالثة وهي الأوسع فتضم العائلات التي تقطن المساكن الخاصة وتتمتع بمستوى معيشي أفضل . وهؤلاء يفضلون نواب المواقف السياسية الجيدة وليس نواب الخدمات .ونتيجة لتفاوت الأوضاع الاجتماعية في هذه الدائرة فقد انطلقت فكرة نائب الخدمات ونائب المواقف السياسية . ومن الناحية السياسية فإن منطقة الروضة تتميز بوجود ثلاثة اتجاهات سياسية بارزة . الاتجاه الأول هو التيار الإسلامي المتمثل في توجه الإخوان المسلمين . وبسبب وجود مقر جمعية الإصلاح الاجتماعي في الروضة فإن نسبة غير قليلة من شباب المنطقة ترددوا وشاركوا في نشاطات الجمعية بشكل أو بآخر . الاتجاه الثاني هو التيار الليبرالي المتمثل بالتجمع الديمقراطي (سابقاً) وله وزنه في المنطقة . وأخيراً التيار المستقل ويتميز بعدد من الوجوه التي تلقي تأييداً من الحكومة وتحاول الوصول للمجلس عن طريق تقديم الخدمات للمواطنين .

ونتيجة لكل ما سبق ذكره فإن الدائرة تشهد تنافساً شديداً بين المرشحين في كل انتخابات . وفي انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٨٥ فاز جاسر الجاسر (٧٨٢ صوتاً) ، ويعتبر الجاسر من الفائزين الدائمين في هذه الدائرة نتيجة لتقديمه خدمات كثيرة لأهالي المنطقة . أما المقعد الثاني فقد كان من نصيب الدكتور أحمد الخطيب (٧٥٤ صوتاً) أحد أقطاب المعارضة الكويتية ورئيس التجمع الديمقراطي

(سابقاً)[٢٤] . ويقال إنه كان هناك اتفاق مبدئي لتبادل الأصوات بين جاسر الجاسر وماجد الشاهين (مرشح الإخوان المسلمين) ، غير أن عمليات فرز الأصوات أظهرت أن جماعة الشاهين غيرت موقفها وأعطت الصوت الثاني للدكتور الخطيب الأمر الذي مكن الأخير من الفوز بالمقعد الثاني [٢٥] .

وبسبب مقاطعة القوى السياسية الليبرالية والقوى الدينية لانتخابات المجلس الوطني ١٩٩٠ فقد فاز جاسر الجاسر وبنسبة أصوات مقاربة لما حصل عليها في عام ١٩٨٥ (٧٠٠ صوت) . وفاز في المركز الثاني عبد العزيز المساعيد صاحب جريدة الرأي العام (٢٧٩ صوتاً فقط) .

الدائرة العاشرة «العديلية» :

وتضم هذه الدائرة مناطق العديلية والسرة والجابرية . ويشكل السنة الأغلبية في المنطقتين الأوليين ، بينما تتكون الجابرية من أغلبية شيعية . وقد جرت عدة محاولات في انتخابات عام ١٩٨١ لإجراء انتخابات فرعية لضمان نجاح النواب السنة إلا أن القوى الوطنية تصدت بشدة لهذا الطرح الطائفي وقبرته في المهد . (وتعتبر الانتخابات الفرعية عملية تصفية بين المرشحين لاختيار مرشحين أثنين لضمان نجاحهما) .ونتيجة للتفوق العددي للسنة في مناطق العديلية والسرة فقد فاز في انتخابات عام ١٩٨٥ نائبان من السنة هما النائب المستقل صالح الفضالة (٩٣٠ صوتاً) . وحل سامي المنيس في المركز الثاني (٧٣٩ صوتاً) . ويعتبر النائب المنيس من أقطاب المعارضة الكويتية وينتمي إلى التجمع الديمقراطي (سابقاً) . وفي عام

(٢٤) لقد اندمجت مجموعة د . أحمد الخطيب (التجمع الديمقراطي) مع (التجمع الوطني) برئاسة جاسم القطامي بالإضافة إلى بعض المستقلين الآخرين تحت تجمع جديد هو (المنبر الديمقراطي) .

(٢٥) جريدة السياسة ٢١/ ٢/ ١٩٨٥ .

١٩٩٠ قاطع النائبان السابقان انتخابات المجلس الوطني ولهذا فقد فاز كل من حمد التويجري (٢٨٦ صوتاً) وعلي العمر (٢٣٢صوتاً) . ويلاحظ من الجدول (رقم٢) أن الحاصل على المركز الخامس في انتخابات عام ١٩٨٥ حصل على أصوات تفوق ما حصل عليه الفائز الأول في انتخابات عام ١٩٩٠ .

الدائرة الحادية عشرة «الخالدية» :

تتألف هذه الدائرة من ثلاث مناطق سكنية هي الخالدية واليرموك وقرطبة . وتعتبر الخالدية من المناطق النموذجية التي أنشئت في الستينيات . وغالبية سكانها من السنة الذين انتقلوا إليها من مناطق القبلة والمرقاب بشكل رئيسي ثم بنسبة أقل من منطقة الشرق . أما منطقة اليرموك فقد ظهرت في بداية السبعينيات في حين تعتبر منطقة قرطبة من المناطق حديثة الإنشاء . وفي انتخابات ١٩٨٥ فاز أحمد السعدون (٨٢٠ صوتاً) النائب المستقل الذي كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس الأمة لعام ١٩٨١ . وحل المرشح المستقل محمد المرشد في المركز الثاني بـ (٦٦٨ صوتاً) . وكما حدث في بقية الدوائر فقد قاطع النائبان السابقان انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٩٠ . وعليه فقد فاز كل من محمد راشد العمر (١٧٥ صوتاً) وفاز في المركز الثاني خلف السبتي (١٥٦ صوتاً) . ويعتبر النائبان من الوجوه الجديدة على الساحة السياسية .

الدائرة الثانية عشرة «السالمية» :

وتضم هذه الدائرة مناطق السالمية ، البدع وسلوى ، ويلاحظ على هذه الدائرة تعاظم نفوذ قبيلة العوازم التي تمثل ثلث سكان الدائرة . وعليه فإن العوازم يحتكرون مقاعد هذه الدائرة منذ أول انتخابات لمجلس الأمة . وفي انتخابات مجلس الأمة لعام

١٩٨٥ نجح كل من سالم الحماد (٧٤٧ صوتاً) ثم راشد الجويسري (٥٨٣ صوتاً) . أما في عام ١٩٩٠ فقد فاز في المركز الأول جمعان الحريتي (٦٦٢ صوتاً) وحل النائب راشد الجويسري في المركز الثاني (٢٩١ صوتاً) .

الدائرة الثالثة عشرة «الرميثية» :

تعد هذه الدائرة من الدوائر الكبيرة في عدد ناخبيها . وينقسم سكان هذه الدائرة إلى ثلاثة مجموعات رئيسية . المجموعة الأكبر وهي الشيعة ثم العوزام وأخيراً الكنادرة والعوضية . وعادة ما يتبادل الكنادرة والعوضية أصواتهم مع العوازم كونهم جميعاً من المذهب السني . وفي عام ١٩٨١ نجح كل من د . ناصر صرخوه وهو مدعوم من الجمعية الثقافية (حلت في عام ١٩٨٩) . ود . خالد الوسمي وهو من العوازم ولكنه مرشح ليبرالي . وفي انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٨٥ احتل عباس الخضاري المركز الأول (١٢٧٨ صوتاً) الذي كون سمعة جيدة عن طريق القيام بأداء خدمات لأهالي المنطقة . وحل د . ناصر صرخوه في المركز الثاني (١٢١٢ صوتاً) . أما في عام ١٩٩٠ فقد قاطع الانتخابات د . صرخوه والمرشحان جمال الكندري و د . خالد الوسمي اللذان حققاً الترتيب الثالث والرابع على التوالي في عام ١٩٨٥ . وفي الوقت الذي اشترك في الانتخابات النائب عباس الخضاري الذي حقق المركز الأول في انتخابات المجلس الوطني (١٢٥٧) ، بينما فاز المرشح الشيعي المستقل جاسم قبازرد (٦٤٩ صوتاً) في المركز الثاني .

ويرجع سبب ارتفاع نسبة المقترعين في هذه الدائرة الحضرية على عكس الدوائر الحضرية الأخرى إلى أن معظم سكانها من طبقة ذوي الدخل المحدود الذين يحتاجون نائباً لتوفير الخدمات لهم في وزارات الدولة ومؤسساتها . أما السبب الآخر كما تسوقه المعارضة فهو تأثر بعض سكان هذه الدائرة بالأشاعات التي كانت تحذر من مقاطعة الانتخابات .

الدائرة الرابعة عشرة «خيطان» :

تتنافس في العادة عدة اتجاهات وتيارات للحصول على مقعدي هذه الدائرة . وينقسم سكان المنطقة إلى عدة مجموعات أكبرها كمجموعة متجانسة هي قبيلة عتيبة(بفرعيها برقة الأقوى وروقه) . كما أن هناك تجمعات قبلية أصغر كالعجمان ومطير والرشايدة . بالإضافة إلى هؤلاء فهناك تجمع حضري ذو تأثير هام في المنطقة . وفي انتخابات ١٩٨٥ عقد اجتماع لقبيلة عتيبة قررت فيه ترشيح مرشحين إثنين هما حمود الجبري (من فرع برقة) وأحمد غازي (من فرع روقة) . وجاءت نتيجة انتخابات ١٩٨٥ لصالح حمود الجبري الذي أحرز (٨١٠ أصوات) . وحل ناصر البناي (مستقل من الحضر) في المركز الثاني (٧٧٤ صوتاً) أما في انتخابات المجلس الوطني ١٩٩٠ فقد حصل حمود الجبري على (٧٠١ صوت) وعلي العتيبي في المركز الثاني (٤٦٨ صوتاً) . ومن الجدير بالذكر أن النائب ناصر البناي قاطع انتخابات المجلس الوطني .

الدائرة الخامسة عشرة «الفروانية» :

تدخل هذه المنطقة ضمن الدوائرالقبلية ، ويتركز بها قبيلتان لهما ثقل كبير في المنطقة وهما قبيلة الرشايدة وقبيلة مطير . وتفوق أصوات قبيلة الرشايدة أصوات القبلية الأخرى بشكل واضح . وتنقسم قبيلة الرشايدة إلى ثلاثة فروع رئيسية هي فخذ الصياد وهي أكبرها ثم فخذ العونة وفخذ المهيمزات . وقد جرت عدة محاولات في عام ١٩٨٥ لإجراء انتخابات فرعية للرشايدة لضمان مقعدي الدائرة ، إلا أن هذه الفكرة لم يكتب لها النجاح لانسحاب بعض المرشحين [٢٦] .

(٢٦) جريدة القبس ١٩/ ١/ ١٩٨٥ .

ويطلق إصطلاح الانتخابات الفرعي على الانتخابات غير الرسمية التي تعقدها كل قبيلة قبل الانتخابات العامة بهدف تصفية مرشيحها والتركيز على اثنين منهم للترشيح للانتخابات العامة . وقد اسفرت انتخابات عام ١٩٨٥ عن فوز كل من عباس مناور (٧٨٣ صوتاً) ومحمد المسيلم (٧٥٣ صوتاً) . وينتمى الفائزان إلى فرع الصياد من قبيلة الرشايدة . ويعتبر عباس مناور نائباً قديماً حيث شارك في معظم المجالس النيابية في السابق . وفي انتخابات المجلس الوطني عام ١٩٩٠ ، فاز كل من محمد المسيلم (٨٤٣ صوتاً) وفايز البغيلي (٥١٨ صوتاً) مع العلم بأن النائب عباس مناور قاطع الانتخابات وأنضم إلى تكتل النواب المطالب بعودة مجلس الأمة .

الدائرة السادسة عشرة «العمرية» :

تضم هذه الدائرة مناطق العمرية والأندلس والرابية والرقعي . ويقطن هذه المناطق ثلاث مجموعات سكانية في مقدمتها قبيلة الرشايدة ثم قبيلة مطير وأخيراً تجمع الحضر . وفي انتخابات عام ١٩٨٥ اتفقت قبيلة الرشايدة على إجراء انتخابات فرعية في ٢٨/ ١/ ١٩٨٥ لتوصيل مرشحين إلى البرلمان ، وقد اجريت هذه التصفيات بين ٧ مرشحين فاز منهم مبارك الدويلة وبراك النون . وينتسب الاثنان إلى فخذ العونة الذي يمثل الثقل الأكبر بين أفخاذ القبيلة الثلاثة في هذه المنطقة . وعلى الرغم من أن المهندس مبارك الدويلة هو مرشح الإخوان المسلمين في هذه الانتخابات إلا أنه وافق على الاشتراك في هذه التصفيات حتى لا يخسر ٦٠٠ صوت للرشايدة .

أما بالنسبة لقبيلة مطير فقد كان الوضع معقداً اذ طلب كل من محمد البراك وغنام الجمهور ونايف أبو رمية أن تضم الانتخابات الفرعية أفراد قبيلة مطير بالإضافة إلى أبناء المنطقة الآخرين باستثناء قبيلة الرشايدة . وقد عارض هذا الرأي

كل من عبد العزيز المخلد ومناحي خلف المطيري وطلبا أن تقتصر الانتخابات الفرعية على قبيلة مطير فقط . وعلى العموم فقد فشلت الفكرة الأولى لمعارضة مختار المنطقة وبعض أفراد القبائل الصغيرة التي تعاطفت مع قبيلة الرشايدة[٢٧] وعموماً فقد فاز في انتخابات عام ١٩٨٥ كل من مبارك الدويلة (١١٠٦ أصوات) وبراك النون (٨٦٦ صوتاً) .

ولم تشهد المنطقة أي انتخابات فرعية لانتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٩٠ بالإضافة إلى ذلك فقد قاطع المرشح القوي مبارك الدويلة هذه الانتخابات وبالتالي فقد فاز كل من مبارك الخرينج (٧١٤ صوتاً) وبراك النون (٦٦٤ صوتاً) . وينتمي الاثنان إلى قبيلة الرشايدة .

الدائرة السابعة عشرة «جليب الشيوخ» :

تعتبر هذه الدائرة مركزاً لقبيلة مطير . وقد نجح اثنان من أبناء هذه القبيلة في انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٨١ . وقد لوحظ في عام ١٩٨٥ أن الحملة الانتخابية كانت شديدة الحساسية في هذه المنطقة . فقد انقسمت قبيلة مطير إلى قسمين نتيجة لما حدث في انتخابات عام ١٩٨١ إذ تمكن اثنان من فخذ علوة (أحد فرعي قبيلة مطير) وهما فيصل الدويش وعبد الكريم الجحيدلي من الفوز بمقعدي الدائرة . وبعد هذه النتيجة ثارت حماسة أفراد فخذ علوة ونظموا قصيدة يتغنون بها «بعلوة» ويذكرون أنه لافضل لفخذ برية (الفخذ الآخر لقبيلة مطير) في فوز النائبين السابقين . وقد اغضب هذا الموقف أفراد فخذ برية الذين اصروا على عدم التصويت لاي فرد من فخذ علوة في الانتخابات عام ١٩٨٥[٢٨] .

(٢٧) تقرير عن الدائرة السادسة عشرة من أحد مساعدي الباحثين .

(٢٨) تقرير انتخابي عن الدائرة السابعة عشرة من أحد مساعدي الباحثين .

وعليه ففي عام ١٩٨٥ تنازل مرشحو فخذ برية إلى اثنين منهم وهما يوسف المخلد وخالد الأشهب . ومن فخذ علوة فقد ترشح منهم كل من فيصل الدويش ، وعبد الكريم الجحيدلي ، ومبارك النوت ، ومحمد المهمل . وقد اجمع أبناء المنطقة على أهمية نجاح فيصل الدويش وذلك لأنه أمير القبيلة وعليه فمن الصعب على هذه القبيلة اسقاط أميرها لأن ذلك يدل على تفكك وضعف القبيلة . ولهذا فإن النزعة القبلية تحتم على أفراد القبيلة كلهم إنجاح الأمير بغض النظر عن الأسباب الأخرى .

أما نتيجة انتخابات عام ١٩٨٥ فقد جاءت لصالح فيصل الدويش (فرع علوه) الذي حصل على (٦٦٢ صوتاً) . وفي المركز الثاني حل يوسف المخلد (فرع برية) وحصل على (٦٢٥ صوتاً) وقد قرر النائبان الامتناع عن المشاركة في انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٩٠ وعليه فقد فاز بعضوية المجلس الوطني عن هذه الدائرة كل من محمد المهمل المطيري (٥٦٥ صوتاً) وعبد الكريم الجحيدلي (٤٦٢ صوتاً) .

الدائرة الثامنة عشرة «الصليبخات» :

ينقسم سكان هذه المنطقة إلى البدو والحضر . وينقسم البدو الذين يشكلون ٧٠٪ من السكان إلى قبائل عديدة هي العوازم ، والرشايدة ، والهرشان ، والمطران ، وشمر ، والصلب . ويمثل الحضر ٣٠٪ من السكان ومن يستطيع كسب أصواتهم سوف يقطع شوطاً كبيراً نحو الفوز بمقعد هذه المنطقة . ومن الحوادث نادرة الحدوث في الانتخابات الكويتية في عام ١٩٨٥ تعرض المرشح محمد الغضبان (من الحضر) لحادثة إطلاق النار . ويعتقد أن الهدف من ذلك هو تخويفه واجباره

على الانسحاب بعد أن فشلت أساليب الأغراء على حمله على الانسحاب . وقد اسفرت انتخابات عام ١٩٨٥ عن فوز خلف العنزي (٨٩٥ صوتاً) وحل صياح أبو شيبة (من قبيلة مطير) في المركز الثاني (٧٢٠ صوتاً) . أما في انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٩٠ فقد نجح خلف العنزي (١١٥٥ صوتاً) وراشد الهبيدة (من العوازم) الذي حصل على (٧٥٨ صوتاً) .

الدائرة التاسعة عشرة «الجهراء الجديدة» :

تضم هذه الدائرة القبلية مناطق الجهراء الجديدة والصليبية . وفي انتخابات عام ١٩٨٥ أجرت عدة قبائل انتخاباتها الفرعية . وقد عقدت قبيلتا مطير والرشايدة مثل هذه التصفيات . وقد كان هناك تنسيق مشترك بين شباب الجهراء في المنطقتين القديمة والجديدة لرفض التعصب الديني والقبلي وعملية شراء الأصوات . وقد ظهر بيان موقع باسم أهالي الجهراء يدين شراء الأصوات بالإضافة إلى إعلان مجموعة من الشباب في الجرائد اليومية عن تكوين مجموعات ستكشف عن الذين يقومون بشراء الأصوات وتقوم بنشر اسمائهم[٢٩] . ولأول مرة في تاريخ هذه المنطقة نظم بعض الشباب بعض المناظرات لمعرفة آراء المرشحين ومناقشتهم في القضايا العامة .

ونتيجة لهذا النشاط الشبابي فقد فاز مرشحان جديدان في هذه المنطقة وهما منيزل العنزي (من عنزة) وهو عسكري سابق وخريج جامعة الكويت (٩٦٢ صوتاً) . وحل في المركز الثاني أحمد الشريعان وهو مقدم في الجيش وينتسب إلى قبيلة الظفير (٦٢٥ صوتاً) .

(٢٩) جريدة القبس ١٧/ ١١/ ١٩٨٤ .

ولضمان الفوز في انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٩٠ أجرت بعض القبائل انتخاباتها الفرعية . ومن هذه القبائل أجرت كل من قبيلة عنزة والرشايدة مثل هذه التصفيات الأولية . وقد اسفرت الانتخابات عن فوز منيزل العنزي بـ (٧٧٠ صوتاً) ومطلق الشليمي (من الظفير) في المركز الثاني بـ (٤٩٤ صوتاً) . بينما قاطع النائب أحمد الشريعان هذه الانتخابات وانضم إلى تكتل النواب .

الدائرة العشرون «الجهراء القديمة» :

إن المتتبع للأوضاع الاجتماعية في هذه المنطقة يلاحظ ضعف التأثير القبلي قديماً . فمعظم سكان المنطقة عبارة عن مجموعة من العائلات الحضرية (ذات الأصول القبلية) . إلا أن قيام الحكومة بتوزيع منازل ذوي الدخل المحدود سبب في تغيير التركيبة السكانية . وبدأت أعداد القبائل تتزايد بدرجة طغت على السكان الأصليين الذين قلَّ تأثيرهم في المنطقة وبدأت المنطقة تأخذ الطابع القبلي حتى أن الكثير من عائلاتها الأصلية تركت المنطقة لتسكن داخل مدينة الكويت . لذلك فقد أصبح الصراع القبلي هو السمة الرئيسية الغالبة في هذه الدائرة . ومما زاد من تعقيد الأمور في هذه المنطقة تعدد القبائل وتماثل قوتها العددية . ومن أكبر هذه القبائل العجمان ، وعنزه ، ومطير ، والظفير ، بالإضافة إلى العائلات القديمة في المنطقة .

وتنقسم قبيلة العجمان إلى أفخاذ عديدة أهمها في منطقة الجهراء آل السليمان ، والضاغن ، والعرجا والهادي . ويعتبر فلاح الحجرف (من فرع السليمان) من أقوى المرشحين . وقد أفصح الحجرف بأنه لن يخوض الانتخابات الفرعية لعام ١٩٨٥ لأنه لم يسقط في أي من الانتخابات السابقة . وفي مقابل ذلك أوضح بقية أفراد قبيلة العجمان بأنه إذا رفض الحجرف خوض الانتخابات الفرعية فإنه لا يجوز لاي مرشح آخر من فخذ السليمان دخول هذه التصفيات .

وقد اختلفت قبيلة عنزة فيما بينها بعد عزوف النائب السابق محمد القحص العنزي عن ترشيح نفسه في الانتخابات ، لذلك باءت محاولات إجراء التصفيات الأولية بالفشل . ونتيجة لجهود النائب محمد القحص قررت قبيلة عنزة تزكية إثنين من مرشحيها هما عايد السرحان الذايدي وسعد المطوطح . في حين قررت القبائل الأخرى الأقل قوة التركيز على مرشح واحد(٣٠) .

وقد اسفرت انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٨٥ عن فوز كل من علي الخلف السعيد (٧٢٨ صوتاً) وهو رائد في الجيش الكويتي وينتمي إلى أحد العوائل الحضرية القديمة في هذه المنطقة . وجاء فلاح الحجرف في المركز الثاني (٤٦٨ صوتاً) . وشهدت انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٩٠ نفس التصفيات الأولية للقبائل . وتكاد نتيجة هذه الانتخابات تكون مشابهة لمثيلتها في عام ١٩٨٥ . فقد حصل طلال العيار (ينتمي إلى عائلة السعيد) على المركز الأول بـ (٨٥٢ صوتاً) . وحل في المركز الثاني محمد هيف الحجرف (من العجمان) وحصل على (٥٦٢ صوتاً) .

الدائرة الحادية والعشرون «الأحمدي» :

تتكون هذه الدائرة من منطقة الأحمدي ، ومنطقة صباح السالم . وقد كانت أعداد ناخبي الدائرة في عام ١٩٨١ (١٧٠٤ ناخبين) ثم بلغ (٣٤٠٨ ناخبين) في عام ١٩٨٥ بعد ضم منطقة صباح السالم إليها (منطقة سكنية تحتوي على منازل حكومية لذوى الدخل المتوسط ولذوي الدخل المحدود) . وتسكن هذه الدائرة مجموعات سكانية عديدة في مقدمتها قبيلة العجمان ويشكلون ثلث السكان ، تليهم قبيلة العوزام ثم العتبان الذين يتركزون في منطقة صباح السالم ، ثم قبيلة مطير ، بالإضافة إلى الحضر الذين يسكنون منطقة صباح السالم .

(٣٠) تقرير انتخابي عن الدائرة العشرين من أحد مساعدي الباحثين .

وفي عام ١٩٨٥ اجرت قبيلة العجمان انتخاباتها الفرعية في ٢٢/ ١١/ ١٩٨٤ وفاز في تلك التصفيات كل من خالد العجران والمحامي عبد الله الركيان . كما اجرت قبيلة عتيبة انتخاباتها الأولية ليفوز كل من حمدان العتيبي ومبارك العتيبي . وقد اسفرت نتيجة انتخابات المجلس عن فوز المهندس دعيج خليفة الجري (١٢٠٦ أصوات) وهو ابن النائب السابق خليفة الجري . وينتمي هذا النائب إلى إحدى العائلات الحضرية من قبيلة العجمان . وفاز في المقعد الثاني خالد العجران بـ (١٠٢٧ صوتاً)[٣١] .

وقد شهدت هذه الدائرة انتخابات فرعية مماثلة في عام ١٩٩٠ . فقد اجرت قبيلة العجمان تصفياتها بين أحد عشر مرشحاً ، فاز منهم مانع العجمي وفهيد العجمي ، في حين استعاض العتبان عن هذه التصفيات بلقاء موسع مع أبناء القبيلة أختير في نهايته المرشح سعدون حماد العتيبي بالقرعة[٣٢] . وبالمثل أجرت قبيلة العوازم تصفياتها الأولية أيضا . وقد أسفرت انتخابات المجلس الوطني عن فوز كل من فلاح العازمي بـ (١٠٨٢ صوتاً) . وحقق سعدون العتيبي المركز الثاني بحصوله على (٩٨٢ صوتاً) .

الدائرة الثانية والعشرون «الرقة» :

يتغلب الطابع القبلي على انتخابات هذه الدائرة التي يتكون سكانها من خليط من القبائل في مقدمتها قبيلة العجمان ثم العوزام ، والمطران ، والعتبان ، ومجموعات أقل من القبائل الأخرى . وفي عام ١٩٨٥ أجرت القبائل تصفياتها المعهودة ، حيث قامت قبيلة العجمان بإجراء انتخاباتها الفرعية في

(٣١) انظر جريدتي الوطن بتاريخ ٢٣/ ١١/ ١٩٨٤ والقبس بتاريخ ١٢/ ١/ ١٩٨٥ .

(٣٢) جريدة السياسة ٢٠/ ٥/ ١٩٩٠ .

٢٨/ ١١/ ١٩٨٤ والتي فاز فيها كل من سعد طامي العجمي وهادي هايف الحويلة (من العجمان) . وقد حدث نوع من الألتباس في هذه التصفيات التي شك بعض المرشحين بنزاهتها . وعليه فقد أوضح المرشح مريخان سعد العجمي بأن المرشحين لم يقسموا على القرآن بقبول نتائج الانتخابات الفرعية وعليه فقد قرر ترشيح نفسه لانتخابات مجلس الأمة على الرغم من سقوطه في التصفيات الأولية للقبيلة(٣٣) . كما أجرت قبيلة العوازم انتخابات فرعية فاز فيها كل من مرزوق الحبيني وراشد بليق العازمي .

كما أجرت قبيلة مطير انتخاباتها الفرعية وفاز بها المرشح ملفي المطرقة . ومن الظواهر الجديدة التي برزت في عام ١٩٨٥ في هذه الدائرة تكوين ما سمى بالتجمع الشعبي . وهي فكرة نجحت في انتخابات الجمعية التعاونية للمنطقة . وتنطلق هذه الفكرة من جمع كل القبائل والعائلات صغيرة الحجم لفرض نفسها أمام القبائل كبيرة العدد مثل العجمان والعوازم(٣٤) . كما اتفقت قبائل الأقلية مع قبيلة مطير على تبادل الأصوات ضد مرشحي قبيلتي العجمان والعوزام(٣٥) . وعلى الرغم من هذه التكتلات ضد قبيلة العجمان إلا أن مرشحي القبيلة الأخيرة فازا بمقعدي الدائرة حيث حقق سعد طامي المركز الأول (٦٩٢صوتاً) وهادي هايف الحويلة المركز الثاني (٦١٥صوتاً) .

وقد تكررت مثل تلك التصفيات القبلية لانتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٩٠ . فقد أجرت قبيلة العجمان تصفياتها بين عشرة مرشحين فاز منهم هادي الحويلة وعيد محمد العجمي . كما لاح في الأفق بوادر إتفاق بين كل من قبيلة

(٣٣) جريدة الرأي العام ٢١/ ١١/ ١٩٨٤ .
(٣٤) جريدة الأنباء ٦/ ١/ ١٩٨٥ .
(٣٥) جريدة القبس ١٦/ ٢/ ١٩٨٥ .

العوازم وقبيلة مطير على تبادل الأصوات مما يؤثر على موقف العجمان في هذه الدائرة [٣٦] . ويعتقد بأن الأتفاق قد تم بين المطران والعوزام اذ فاز مرزوق العازمي بالمركز الثاني (٩٤٨ صوتاً) . أما المركز الأول فقد حصل عليه هادي الحويلة العجمي (٩٥٤ صوتاً) .

الدائرة الثالثة العشرون «الصباحية» :

تضم هذه الدائرة حوالي ١٥ قبيلة تختلف في أعدادها بالإضافة إلى تجمع صغير من الحضر . وإلى حد كبير فإن العوازم يمتلكون أكبر قوة تصويتية منفردة . وفي عام ١٩٨٥ كانت أصوات العوازم تشكل ثلث أصوات الناخبين في الدائرة . وتشكل قبيلة العجمان القوة الثانية في الدائرة بعد العوازم . وقد أجرت قبيلة العوازم تصفياتها لعام ١٩٨٥ في ١٠/ ١٢/ ١٩٨٤ ، واستقرت على مرشحين إثنين هما مبارك راعي الفحماء وخميس طلق عقاب[٣٧] . بينما أستقرت قبيلة العجمان على ترشيح سعد الحويلة ، كما عقدت القبائل الأخرى عدة لقاءات من أجل تكوين تحالف اسمته بالتجمع الوطني للقبائل في الصباحية . وقد أجرى هذا التجمع انتخاباته الفرعية في ١٣/ ١/ ١٩٨٥ (كل قبائل المنطقة باستثناء العوازم والعجمان) . وقد فاز في هذه التصفيات المرشح علي العيبان . وكان الأتفاق أن يدخل هذا المرشح انتخابات مجلس الأمة متضامناً مع مرشح العجمان[٣٨] . ولم تنجح كل تلك التكتلات من منع قبيلة العوازم عن الفوز بمقعدي الدائرة ، اذ فاز مبارك راعي الفحماء بالمركز الأول وحقق (١٢٨٣ صوتاً) وفي المركز الثاني خميس طلق عقاب (١٢٦٦ صوتاً) .

(٣٦) جريدة الأنباء ٢٠/ ٥/ ١٩٩٠ .

(٣٧) جريدة الأنباء ١١/ ١٢/ ١٩٨٤ .

(٣٨) جريدة القبس ١٤/ ١/ ١٩٨٥ .

ولم تختلف الصورة في عام ١٩٩٠ عنها في عام ١٩٨٥ ، حيث أقامت قبيلة العوازم تصفياتها الأولية بين ١٢ مرشحاً فاز منهم سلمان حميد العازمي ورجا حباج العازمي[٣٩] . وفي مقابل ذلك تم لقاء موسع بمنزل محمد هادي العتيبي في الصباحية لاختيار مرشحين يمثلان (قائمة التجمع الشعبي) والتي تضم قبائل عتيبة ، والرشايدة ، والهواجر ، والمرة ، والدواسر . وأسفر اللقاء عن ترشيح اثنين هما على المري وناصر الدويسري[٤٠] . غير أن العوازم أكدوا مرة أخرى سيطرتهم الانتخابية على هذه الدائرة بفوز كل من سلمان حميد العازمي (١٢٦٦ صوتاً) ورجا حباج العازمي (١٢١١ صوتاً) .

الدائرة الرابعة والعشرون «الفحيحيل» :

تعتبر كل من العوازم ، والهواجر ، والفضول ، وعتيبة أهم قبائل هذه المنطقة . وقبيل انتخابات عام ١٩٨٥ أجرت قبيلة الهواجر انتخاباتها الأولية وأعلنت عن فوز مبارك الزوير[٤١] . بينما شكلت قبيلة عتيبة لجنة لاختيار مرشح واحد . وقد استقر رأي القبيلة على ترشيح فيحان العتيبي[٤٢] . أما قبيلة الرشايدة فقد قررت تأييد مرشح العوازم والتصويت لراشد سيف الحجيلان الذي فاز في تصفية العوازم[٤٣] . وبعد هذه التصفيات ظهرت تحالفات جديدة لتسفر عن قائمتين أحداهما تسمى بالتجمع الشعبي الذي يضم كلا من مبارك الدبوس (فضلي) وفيحان العتيبي . أما

(٣٩) جريدة الأنباء ٢٠/ ٥/ ١٩٩٠ .
(٤٠) جريدة السياسة ٢٧/ ٥/ ١٩٩٠ .
(٤١) جريدة القبس ٢٢/ ١١٢/ ١٩٨٤ .
(٤٢) جريدة السياسة ١٨/ ١٢/ ١٩٨٤ .
(٤٣) جريدة الأنباء ٣/ ٢/ ١٩٨٥ .

القائمة الأخرى فتسمى بقائمة المرشحين المتضامنين ممثلة براشد الحجيلان العازمي ومبارك الزوير الهاجري[٤٤] . وقد اسفرت نتيجة انتخابات عام ١٩٨٥ عن فوز قائمة المرشحين المتضامنين الممثلة في مبارك الزوير (١٠٤٦ صوتاً) وراشد سيف الحجيلان (٩٢٠ صوتاً) .

الدائرة الخامسة والعشرون «أم الهيمان» :

تعتبر هذه الدائرة هادئة وذلك لسيطرة قبيلة العوازم عليها تماماً ، اذ لا توجد منافسة كبيرة لها من قبل القبائل الأخرى ، لذلك أجرت هذه القبيلة تصفياتها لعام ١٩٨٥ والتي أسفرت عن فوز كل من عايض علوش وهاضل الجلاوي ، واعتبر هذان الفائزان أول الضامنين لمقعدين في مجلس الأمة . وقد أجرت التجمعات الأخرى تحالفات ضد العوازم إلا أن هذه التحالفات لم تكن من القوة بحيث تؤثر على قبيلة العوازم . وبالفعل فقد فازت هذه القبيلة بمقعدي الدائرة وذلك بحصول عايض علوش على (٧٩٥ صوتاً) وهاضل الجلاوي على (٧٦٧ صوتاً) . ولم يختلف النمط الانتخابي في عام ١٩٩٠ عنه في عام ١٩٨٥ فقد بقيت قبيلة العوزام على قوتها السابقة . وفاز في انتخابات المجلس الوطني كل من عايض علوش العازمي بـ (٦٩٢ صوتاً) وحل مصلح العازمي في المركز الثاني بحصوله على (٦٥٥ صوتاً) ، بينما عارض هاضل الجلاوي المجلس الوطني وانضم إلى تكتل النواب .

(٤٤) جريدة الأنباء ٢١/ ٢/ ١٩٨٥ .

(٤٥) جريدة الأنباء ٢٨/ ٥/ ١٩٩٠ .

النواب المعينون :

بالإضافة إلى الأعضاء الخمسين المنتخبين بالاقتراع السري المباشر من قبل الناخبين فقد أصدر صاحب السمو الأمير أمراً أميرياً بتعيين خمسة وعشرين عضواً بالمجلس الوطني[٤٦] هم السادة :

١ - د . بدر جاسم اليعقوب	وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني
٢ - سالم صباح السالم	وزير الداخلية
٣ - عبد الرحمن عبد اللّه العوضي	وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء
٤ - عبد الوهاب سالم الفوزان	وزير الصحة العامة
٥ - فهد عبد اللّه الحساوي	وزير الدولة للشؤون البلدية
٦ - إبراهيم حمود بورسلي	
٧ - جاسم أحمد النصف	
٨ - جاسم محمد البحر	
٩ - د . حبيب إبراهيم شعبان	
١٠ - سعود محمد الفارس	
١١ - محمد عبد اللطيف البحر	
١٢ - د . عبد الرحمن أحمد الأحمد	
١٣ - د . عبد اللّه جاسم الهاجري	
١٤ - عبد العزيز خليفة العسعوسي	
١٥ - د . عبد اللّه عمر العمر	
١٦ - عبد الفتاح محمد معرفي	
١٧ - عيسى سيد عبد المحسن الرفاعي	

(٤٦) الأمر الأميري بتعيين أعضاء المجلس الوطني بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٩٠ ، ارجع إلى الجريدة الرسمية الكويت اليوم عدد ١٨٨٢ لعام ١٩٩٠ .

١٨ - د . محمد أحمد العبد الجليل
١٩ - محمد برجس البرجس
٢٠ - د . محمد خالد المشعان
٢١ - د . محمد سليمان الحداد
٢٢ - جاسم أحمد الأمير[٤٧]
٢٣- وليد خالد المضف
٢٤ - يعقوب صالح الشرهان
٢٥ - يوسف سلطان الماجد

نسبة الاقتراع في المجلس الوطني :

بالرجوع إلى الجدول (٣) والشكلين (١) و (٢) يتضح قلة نسبة المقترعين لانتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٩٠ مقارنة مع انتخابات مجلس الأمة لعامي ١٩٨١و١٩٨٥ ، اذ بلغت نسبة الاقتراع في انتخابات عام ١٩٨١ ، ٩٠٪ من عدد المسجلين في جداول الانتخابات . أما في انتخابات عام ١٩٨٥ فقد انخفضت نسبة الأقتراع إلى ٣ ,٦٢٪ . ويرجع سبب أرتفاع نسبة المشاركين في انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٨١ إلى عودة الديمقراطية في تلك السنة بعد حل مجلس الأمة في عام ١٩٧٦ . ولهذا فقد كان إقبال الناخبين على الاقتراع مرتفعاً .

وبمقارنة عدد الأصوات التي حصل عليها الفائزون في انتخابات عام ١٩٨٥ مع الفائزين في انتخابات عام ١٩٩٠ يتبين تدني المشاركة الانتخابية في عام ١٩٩٠ . فبالرجوع إلى الجدول رقم (٢) يلاحظ أنه في بعض الدوائر لم يحصل الفائز في المركز الأول في انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٩٠ على عدد

(٤٧) لقد تمَّ تعيين مشعل عبداللطيف الحبشي في الأول ولكن تبيَّن عدم بلوغه السن القانوني لعضوية المجلس وهو ٣٠ عاماً لهذا عُيِّن بدلاً منه جاسم أحمد الأمير .

الأصوات التي حصل عليها من جاء ترتيبه الرابع أو الخامس في انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٨٥ . وتختلف نسبة الاقتراع من دائرة إلى أخرى . فمثلاً كانت نسبة الاقتراع منخفضة في الدوائر الحضرية حيث سجلت الدائرة السابعة (كيفان) أقل نسبة للمقترعين (٣٥ ، ٣٥٪ من مجموع الناخبين في الدائرة) (أنظر الجدول رقم ٣) . في نفس الوقت كانت نسبة الاقتراع أكثرا ارتفاعاً في المناطق ذات الثقل القبلي . وقد سجلت الدائرة الثانية والعشرون (الرقة) أعلى نسبة اقتراع في عام ١٩٩٠ اذ بلغت ٢٦ ,٧٨٪ من مجموع الناخبين في الدائرة . ويعود السبب في ذلك كما أسلفنا سابقاً إلى تأثير السلطة على أبناء الدوائر القبلية بينما يضعف هذا التأثير في المناطق الحضرية .

جدول رقم (٣)

نسبة المقترعين في المجلس الوطني (١٩٩٠) مقارنة مع مجلس الأمة لعامي ١٩٨١و١٩٨٥

الدائرة	النسبة المئوية للمقترعين		
	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٩٠
١ - الشـــــرق	٩٢, ١٥	٨٦, ٥	٥٧, ٣٤
٢ - المرقـــــاب	٩١, ٣٣	٨٨, ٢	٤٣, ١٢
٣ - القـــــبلة	٨٩, ٧٢	٨٤, ٥	٣٨, ٢٦
٤ - الدعـــيـــة	٩٢, ٧٨	٨٨, ٦	٦٣, ٤٢
٥ - القـادسـيـة	٨٧, ٦٧	٨٤, ٤٦	٥١, ٦١
٦ - الفـيـحـاء	٨٩, ٥٨	٨٥, ٠٠	٣٩, ٨٣
٧ - كـيـفـان	٩١, ٢٠	٨٧, ٩٠	٣٥, ٣٥
٨ - حـــــولي	٨٩, ٢٣	٨٩, ٤	٥٣, ٤٤
٩ - الروضـــــة	٨٨, ٤٣	٨٧, ٢٠	٥١, ٨٠

تابع - جدول رقم (٣)

نسبة المقترعين في المجلس الوطني (١٩٩٠) مقارنة مع مجلس الأمة لعامي ١٩٨١و١٩٨٥

الدائرة	النسبة المئوية للمقترعين		
	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٩٠
١٠ - العديلية	٩٢, ٧٥	٨٨, ٥	٤٨, ٣٧
١١ - الخالدية	٩٠, ٤٢	٨٣, ٥	٣٨, ٦٣
١٢ - السالمية	٩٢, ٧٥	٨٨, ٥٠	٦٩, ٠٦
١٣ - الرميثية	٩٠, ٤٨	٨٦, ٧٠	٦٠, ٩٠
١٤ - خيطان	٨٧, ٧٠	٨٢. ، ٦٠	٦١, ٥٤
١٥ - الفروانية	٨٩, ٥٩	٨٧, ٦٠	٧٤, ٣١
١٦ - العمرية	٨٦, ٢٦	٧٩, ٩	٦٥, ١٢
١٧ - جليب الشيوخ	٨٩, ١٥	٨٣, ٠٠	٦٧, ٨٢
١٨ - الصليبخات	٩٢, ١٩	٨٧, ٤٠	٧٨, ٠١
١٩ - الجهراء الجديدة	٨٧, ١٤	٨٥, ٩٠	٧٠, ١٣
٢٠ - الجهراء القديمة	٨٨, ٢١	٨٨, ٦٠	٦٧, ٣١
٢١- الأحمدي	٩١, ١٤	٨٥	٧٨, ٢٦
٢٢ - الرقة	٨٨, ٩٠	٨٤, ٧٠	٧٨, ٢٦
٢٣ -الصباحية	٨٨, ٤٩	٨٠, ٧٠	٧٤, ٠٨
٢٤- الفحيحيل	٩٢, ٣٤	٨٥, ٦	٧٤, ٥٥
٢٥ - أم الهيمان	٩٠, ٠٦	٧٣, ٠٠	٦٤, ٩٥
مجموع الدوائر	٩٠٪	٨٥٪	٦٢, ٣٪

شكل رقم (١)

نسبة المقترعين في المجلس الوطني (١٩٩٠) مقارنة مع مجلس الأمة لعامي ١٩٨١/ ١٩٨٥

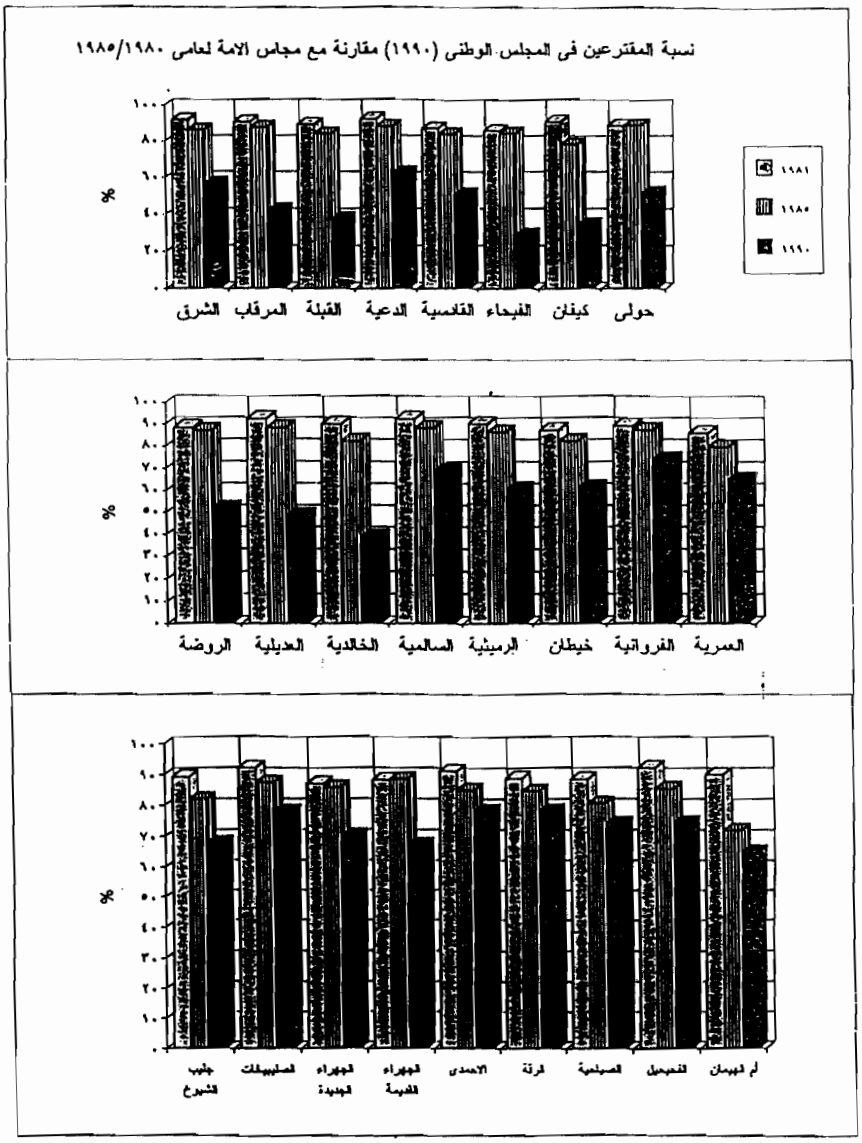

شكل رقم (٢)

نسبة المقترعين في المجلس الوطني (١٩٩٠) مقارنة مع مجلس الأمة لعامي ١٩٨١/ ١٩٨٥

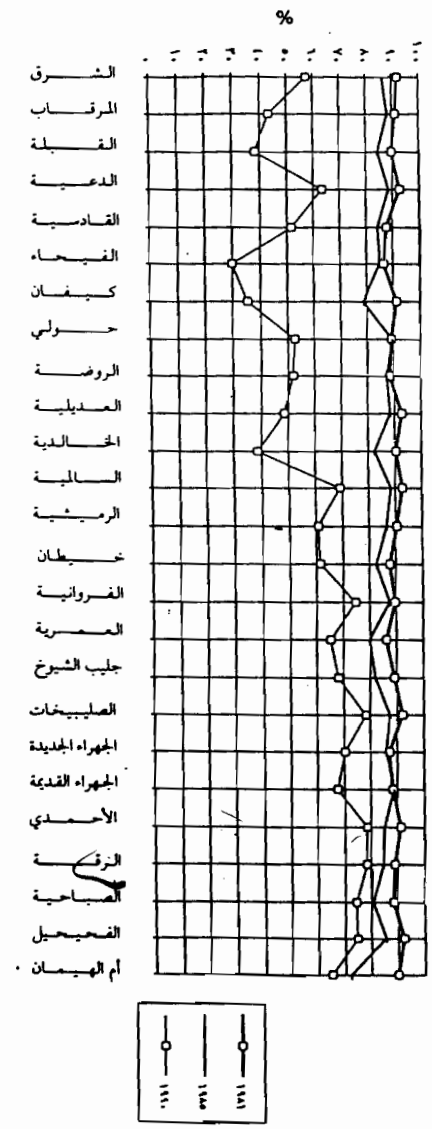

إنجازات المجلس الوطني :

للحقيقة يجب أن نذكر أن المجلس الوطني جاء في ظروف صعبة جداً ، وقد جوبه بالرفض والمقاطعة من نسبة لا يستهان بها من الشعب الكويتي ، بالإضافة إلى أن صلاحياته كانت أصلا محدودة ومقيدة . وإذا أضيف إلى ذلك كارثة الاحتلال العراقي للكويت بعد أقل من شهر واحد من تاريخ انعقاد الجلسة الأولى وبالتالي انقطاع المجلس الوطني طيلة فترة الاحتلال التي أستمرت لمدة سبعة شهور فإن الفترة الحقيقة للمجلس الوطني كانت عبارة عن سنة واحدة . كل هذا يجعل المرء لا يتوقع انجازات مهمة من هذا المجلس .

لقد عقد المجلس الوطني أول جلسة له في دورة انعقاده الأول في التاسع من يوليو عام ١٩٩٠ . وفي ١٨/ ٧/ ١٩٩٠ عقد المجلس الوطني جلسة سرية ناقش فيها المذكرة التي قدمتها الحكومة العراقية إلى جامعة الدول العربية بتاريخ ١٥/ ٧/ ١٩٩٠ . وقد استنكر المجلس ما جاء في المذكرة من اتهامات للكويت . وقد اكد المجلس رفض دولة الكويت لسياسة العنف والتهديد . وقد توقفت هذه الدورة بسبب الغزو العراقي للكويت في ٢/ ٨/ ١٩٩٠ . أما بعد تحرير الكويت فقد قامت القوى الوطنية بالمطالبة بتشكيل حكومة وحدة وطنية ودعوة مجلس الأمة لعام ١٩٨٥ بالإنعقاد كما جاء في توصيات مؤتمر جدة بالمملكة العربية السعودية في أكتوبر ١٩٩٠ . إلا أن الحكومة تجاهلت هذه المطالب ودعت المجلس الوطني للانعقاد . وعليه فقد عقد المجلس الوطني بعد التحرير عدة جلسات سرية منها الجلسة التي عقدت في تاريخ ٢٤/ ٧/ ١٩٩١ ، حيث عرض سمو ولي العهد مشروع الاتفاقية الأمنية بين حكومة الكويت وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية حول التعاون الدفاعي والتسهيلات الممنوحة من حكومة الكويت لمساندة امدادات التموين والتخزين المسبق للمواد الدفاعية . وقد ساند المجلس الوطني توجهات الحكومة لدعم

أمن الكويت . كما عقدت جلسة سرية أخرى في ١٢/ ٥/ ١٩٩٢ من أجل مناقشة الأوضاع الأمنية في الكويت بعد ازدياد حوادث الإجرام وزرع المتفجرات التي تستهدف زعزعة أمن البلد . وقد أدان المجلس هذه الأعمال الإجرامية .

وفي مجال العمل على مساعدة المواطنين فقد طلب المجلس الوطني تعويض المواطنين عن الأضرار التي لحقت بهم جراء الاحتلال العراقي للكويت . وقد اقترح المجلس الوطني تعويض كل مواطن بحوالي ١٠٠٠٠ دينار كويتي ثم خفض التعويض إلى خمسة آلاف دينار . ولكن تمَّ رفض كلا الاقتراحين من قبل الحكومة . وفي المقابل فقد استجابت الحكومة إلى طلب المجلس الوطني بوقف خصم الجزء المستبدل من المعاشات المستحقة للمدنيين ومعاشات ومكافئات التقاعد للعسكريين بالنسبة للاستبدالات التي تمت قبل يوم الثاني من أغسطس ١٩٩٠[٤٨] . كما استجابت الحكومة لطلب المجلس الوطني بمنح الكويتيين العاملين في الدولة زيادة في رواتبهم الشهرية بنسبة ٢٥٪ من الراتب الأساسي وعلاوة اجتماعية عن أولادهم بواقع ٥٠ ديناراً شهرياً عن كل ولد ، ومنح أصحاب المعاشات التقاعدية زيادة تعادل ١٥٪ يضاف إليها علاوة الأولاد ومنح مستحقي المساعدات العامة زيادة في المساعدة الشهرية بنسبة ٥٠٪[٤٩] . كما استجابت الحكومة لطلب المجلس الوطني وذلك بالتنازل عن مطالبة الأفراد الكويتيين بالديون المترتبة على استهلاك الكهرباء والماء المستحقة لها في ذمتهم عن السنة المالية ١٩٩١ - ٩٠ .

ولا يفوتنا أن نذكر أن المجلس الوطني أقر المشروع المقدم من الحكومة لتسوية مشكلة المديونات الصعبة ، والتي اعتبرها معظم الاقتصاديين المحليين بأنها أسوأ

(٤٨) قانون رقم ١١ لعام ١٩٩١ .

(٤٩) قانون رقم ١٤ لعام ١٩٩١ .

كارثة اقتصادية تتعرض لها الكويت . أما بقية أعمال المجلس الوطني فهي في مجملها توصيات كانت لجان المجلس قد رفعتها للمجلس لإقرارها . ومن ضمن هذه التوصيات دعم وتشجيع الصناعات المحلية ، وتشجيع الاستثمارات في الصناعات العالمية ، والاهتمام بقضية الأسرى المرتهنين في السجون العراقية . وقد دعت اللجنة الأمنية بالإسراع بوضع خطة دفاع قوية واستعدادات وقائية ونقاط مراقبة على امتداد الحدود الشمالية الغربية والغربية ، بالإضافة إلى توصيات عامة أخرى لرفع مستوى التعليم وتطوير الخدمات الصحية . كما شارك المجلس الوطني في الاجتماعات البرلمانية العربية والعالمية[٥٠] .

* * *

(٥٠) تقرير أعمال المجلس الوطني (منشور في جريدة صوت الكويت بتاريخ ٢٨/٨/١٩٩٢) .

الخـاتـمـة

لقد أنشئ المجلس الوطني في ظل ظروف صعبة كانت تمر بها الكويت ، وقد تمَّ شرح هذه الظروف والملابسات بشكل مفصل في متن البحث . ومن الملاحظ أن الهدف من إنشاء المجلس الوطني كان دراسة السلبيات التي حالت دون استمرار التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية واقتراح القواعد والضوابط التي تكفل المحافظة على وحدة واستقرار الوطن والعمل على دراسة سلبيات التجربة الديمقراطية . إلا أن المجلس الوطني فشل في دراسة سلبيات التجربة الديمقراطية ، كما أنه لم يضع أسساً للتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كما كان مطلوباً منه . أما الأهداف الأخرى كمناقشة مشروعات القوانين التي تحال إليه من مجلس الوزراء ومراقبة الأجهزة الحكومية فهي أيضاً لم تحقق بدرجة كافية وذلك لقصر عمر المجلس الوطني .

أما عن دستورية المجلس الوطني فبعيداً عن التفسيرات القانونية حول ذلك ، وبغض النظر عن رأي رجال القانون الدستوري في هذا الأمر فإن الرأي الشعبي هو الأهم في هذا الموضوع . وقد عبَّر الشعب عن رأيه في هذا المجلس عن طريق المشاركة الانتخابية ونمط التصويت الانتخابي . فعندما قاطع جزء كبير من الناخبين انتخابات المجلس الوطني كان هذا أصدق تعبير عن رأي الناخبين في هذا المجلس . وكما أسلفنا فقد كانت نسبة الاقتراع في عام ١٩٩٠ حوالي ٦٢,٣٪ بينما كانت هذه النسبة ٩٠٪ في عام ١٩٨١ و٨٥٪ في عام ١٩٨٥ ثم حوالي ٨٦٪ في انتخابات مجلس الأمة في ٥ أكتوبر ١٩٩٢ . بالإضافة إلى ذلك فإن نمط التصويت لمجلس الأمة لعام ١٩٩٢ عكس رأي الموطنين عن المجلس الوطني . فمن بين ٧٥ عضواً في المجلس الوطني السابق ترشح ٣٦ عضواً لانتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٩٢ ، لم ينجح منهم سوى ٩ مرشحين فقط ثلاثة منهم كانوا أعضاء في

مجالس نيابية سابقة (خلف العنزي ، هادي الحويلة ، حمود الجبري) . أما الستة الباقون الذين لم يتمتعوا بغير عضوية المجلس الوطني فقط فهم مبارك الخرينج ، محمد المهمل ، راشد الهبيدة ، طلال العيار ، تركي العازمي ، ومصلح العازمي . لذلك فإن السقوط الكبير لأعضاء المجلس الوطني في انتخابات مجلس الأمة يعكس عدم شعبية المجلس الوطني . ولولا اعتماد النواب التسعة السابق ذكرهم على الدعم القبلي ونجاح معظمهم في التصفيات الأولية للانتخابات الفرعية لقبائلهم ، لما استطاعوا الفوز بعضوية مجلس الأمة ، وكان من المحتمل سقوطهم كما سقط زملاؤهم نواب المجلس الوطني الذين ترشحوا في الدوائر الحضرية . ويمكن إيجاز العوامل الرئيسية التي تحكمت من عملية انتخاب أعضاء المجلس الوطني لعام ١٩٩٠ بالتالي :

١ - العامل الديني المتمثل بتصويت الناخبين للمرشحين ذوي التوجه الإسلامي (إخوان مسلمون وسلف) . بالإضافة إلى التصويت الطائفي (سنة وشيعة) .

٢ - العامل القبلي المتمثل بتصويت الناخبين لمرشحي القبيلة وما تبع ذلك من ظاهرة الانتخابات الفرعية التي أجرتها كل قبيلة لكي تتمحض عن مرشح أو مرشحين يحصلان على كل أصوات القبيلة حتى لا تتفرق أصوات ناخبي القبيلة الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم نجاحهم في الانتخابات .

وفي الختام وبغض النظر عن رأينا في دستورية المجلس الوطني وعمَّا إذا كان قد قام بأداء الواجبات المنوطة به فإن الحقيقة أنه يشكل مرحلة من المراحل السياسية التي مرَّت بها الكويت أثناء تطورها السياسي ، وقد انتهت هذه المرحلة بعودة الديمقراطية الحق للبلد وذلك برجوع مجلس الأمة بعد غياب دام ستة أعوام .

* * *

المراجع العربية :

١ ـ بدر اليعقوب، تصورات حول الأمر الأميري بإنشاء المجلس الوطني، بحث غير منشور.

١ ـ جاسم كرم، جغرافية الانتخابات، تصورها ومنهجيتها، دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، يناير ١٩٨٧ جامعة الكويت.

٢ ـ حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي (الجزء الخامس)، دار ومكتبة الهلال، بيروت ١٩٦٢.

٣ ـ خالد سليمان العدساني، نصف عام من الحكم النيابي في الكويت ـ بيروت١٩٤٧.

٤ ـ عثمان عبد الملك الصالح، النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت «الجزء الأول»، مطابع كويت تايمز، الكويت، ١٩٨٩.

٥ ـ نجاة عبد القادر الجاسم، بلدية الكويت في خمسن عاما، اصدار بلدية الكويت، الكويت ١٩٨٠.

٦ ـ نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت ما بين الحربين ١٩١٤ ـ ١٩٣٩، رسالة مقدمة الى كلية الآداب بجامعة عين شمس عام ١٩٧٢ للحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث.

الجرائد والمجلات العربية :

١ ـ جريدة الرأي العام ١٢ ـ ١١ ـ ١٩٨٤.

٢ ـ جريدة السياسة : ١٨ ـ ١٢ ـ ١٩٨٤.

جريدة السياسة : ١٩ ـ ١ ـ ١٩٨٥.

جريدة السياسة : ٢٠ ـ ٥ ـ ١٩٩٠.

جريدة السياسة : ٢٧ ـ ٥ ـ ١٩٩٠.

٣ ـ جريدة صوت الكويت، ٢٨ ـ ٨ ـ ١٩٩٢.

٤ ـ جريدة القبس : ١٧ ـ ١١ ـ ١٩٨٤ .
جريدة القبس : ٢٢ ـ ١٢ ـ ١٩٨٤ .
جريدة القبس : ١٢ ـ ١ ـ ١٩٨٥ .
جريدة القبس : ١٤ ـ ١ ـ ١٩٨٥ .
جريدة القبس : ١٩ ـ ١ ـ ١٩٨٥ .
جريدة القبس : ١٦ ـ ١٢ ـ ١٩٨٥ .
٥ ـ جريدة الكويت اليوم، العدد ١٨٨٢ عام ١٩٩٠ .
٦ ـ جريدة الأنباء : ١١ ـ ١٢ ـ ١٩٨٤ .
جريدة الأنباء : ٩ ـ ١ ـ ١٩٨٥ .
جريدة الأنباء : ٣ ـ ٢ ـ ١٩٨٥ .
جريدة الأنباء : ٢٠ ـ ٥ ـ ١٩٩٠ .
جريدة الأنباء : ٢٨ ـ ٥ ـ ١٩٩٠ .

المراجع الأجنبية

1- E. Krehbiel, (Geographic Influences in British Election,) The Geographical Review, Vol. 2, March 1961.

2 - K. Cox, (Suburbian and Voting Behaviours in the London Metropolitan Area, Annals of The A.A.G.,Vol.58, March 1968.

3 - M.A. Busteed, Geograpny and Voting Behaviours, Oxford University Press,1975.

الملاحق

١ - ملحق رقم (١) - بيان من الاتحاد الوطني لطلبة الكويت بتاريخ ١٣/ ٥/ ١٩٩٠ .

٢ - ملحق رقم (٢) - بيان الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع جامعة الكويت بتاريخ ٢/ ٦/ ١٩٩٠ .

٣ - ملحق رقم (٣) - برقية موجهة من مجموعة الـ ٤٥ إلى ولي العهد مطالبة بالإفراج عن العناصر الوطنية الداعية إلى التمسك بدستور ١٩٦٢ .

٤ - ملحق رقم (٤) - برقية الكتلة النيابية إلى سمو ولي العهد استنكاراً لإغلاق إحدى الديوانيات الكويتية وحشد قوات الشرطة في مواجهة المواطنين .

٥ - ملحق رقم (٥) - بيان صحفي لجمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت حول اعتقال أحد أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت .

٦ - ملحق رقم (٦) - تصريح صحفي صادر عن مجموعة الـ ٤٥ حول المجرى الذي تتخذه لقاءات الحوار .

٧ - ملحق رقم (٧) - بيان صحفي حول أسباب مقاطعة المجلس الوطني موقع من قبل ١١٠ شخصية كويتية عامة ١٦/ ٥/ ١٩٩٠ .

٨ - ملحق رقم (٨) - رسالة موقعة من بعض الشخصيات موجهة إلى صاحب السمو الأمير ترجوه اختصار مدة المجلس الوطني وسرعة الدعوة لمجلس أمة منتخق وفق دستور ١٩٦٢ .

٩ - ملحق رقم (٩) - نداء من أجل مقاطعة انتخابات المجلس الوطني ـ بيان صادر عن اللجان الشعبية للحركة الدستورية بتاريخ ٤/ ٦/ ١٩٩٠ .

صدر من هذه الحوليات

الحولية الأولى لعام ١٩٨٠ :

١ - الجذور الفلسفية للبنائية	د. فؤاد زكريا
٢ - صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا	د. محمد عيسى صالحية
٣ - ابن قلاقس، حياته وشعره	د. سهام الفريح
٤ - الأمير تنكز الحسامي	د. حياة ناصر الحجي
٥ - التدرج الطبقي الاجتماعي في بعض الأقطار العربية (باللغة الإنجليزية)	د. خلدون حسن النقيب

الحولية الثانية لعام ١٩٨١ :

٦ - علي أحمد باكثير	د. عبده بدوي
٧ - تحليل أخطاء الطلبة العرب في استعمال أدوات التعريف والتنكير الانجليزية (باللغة الانجليزية).	د. نايف خرما
٨ - دولة المماليك ودولة مغول القفجاق	د. حياة ناصر الحجي
٩ - المرآة والفلسفة	د. محمود رجب

الحولية الثالثة لعام ١٩٨٢ :

١٠ - الروابط العائلية القرابية في مجتمع الكويت المعاصر	د. فهد الثاقب الثاقب
١١ - البيئة والسلوك	د. طلعت منصور
١٢ - عالمية الحضارة الإسلامية ومظاهرها في الفنون	د. صلاح الدين البحيري
١٣ - لورنس ومحفوظ، دراسة أدبية سيكولوجية، مقارنة	د. محمد رجا الدريني
١٤ - آل قدامة والصالحية	د. شاكر مصطفى

الحولية الرابعة لعام ١٩٨٣ :

١٥ - أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية	د. عبدالعال سالم مكرم
١٦ - مفهوم التفسير في العلم من زاوية منطقية	د. عزمي موسى إسلام
١٧ - العمل الاجتماعي في المجال التربوي	د. جلال الدين الغزاوي
١٨ - وحدة ميتافيزيقيا أرسطو ومنزلة الرياضيات فيها	د. أبو يعرب المرزوقي
١٩ - مفهوم التهكم عند كير كجور	د. إمام عبدالفتاح

الحولية الخامسة لعام ١٩٨٤ :

٢٠ - نظرة في قرينة الأعراب، في الدراسات النحوية القديمة والحديثة	د. محمد صلاح الدين بكر
٢١ - الأخرويات الإسلامية في الكوميديا الإلهية (باللغة الإنجليزية)	د. رشا حمود الصباح

٢٢ - تسع وثائق في شئون الحسبة على المساجد في الأندلس	د. محمد عبدالوهاب خلاف
٢٣ - مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية	د. أحمد عبدالرحيم مصطفى
٢٤ - مفاهيم العلاج النفسي وأنماط التفاعل داخل الأسر المريضة (النشأة والتطور)	د. حامد عبدالعزيز الفقي

الحولية السادسة لعام ١٩٨٥ :

٢٥ - نحاة القيروان	د. يوسف أحمد المطوع
٢٦ - من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية	د. محمد عيسى صالحية
٢٧ - الفصاحة : مفهومها وبم تتحقق قيمها الجمالية	د. توفيق علي الفيل
٢٨ - مشكلة التأويل العقلي عند مفكري الإسلام في الشرق العربي وخاصة عند ابن سينا.	الأستاذ/ سعيد زايد
٢٩ - واقع التاريخ في رواية وجوب العنف (باللغة الانجليزية)	د. رشا حمود الصباح
٣٠ - مكانة رواية روبنسون كروزو في القصص الايوطوبي (باللغة الانجليزية)	د. محمد رجا الدريني
٣١ - مفهوم المعنى «دراسة تحليلية»	عزمي موسى إسلام
٣٢ - الوصايا ومدى تطورها في العصر العباسي الأول	د. سهام الفريح

الحولية السابعة لعام ١٩٨٦ :

٣٣ - بردة البوصيري قراءة أدبية وفلكورية	د. محمد رجب النجار
٣٤ - الارشاد النفسي تطور مفهومه وتميزه	د. عبدالله محمود سليمان
٣٥ - اتجاهات الآباء والأمهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات	د. عبدالفتاح القرشي
٣٦ - علم العمران الخلدوني وعلم الاجتماع الحديث (باللغة الانجليزية)	د. فؤاد البعلي
٣٧ - قبيلة تميم العربية بين الجاهلية والإسلام	د. عبدالجبار العبيدي
٣٨ - عيوب الكلام، دراسة لما يعاب في الكلام عند اللغويين العرب	د. وسمية المنصور
٣٩ - المواقع الإسلامية المندثرة في وادي حلي	د. أحمد بن عمر الزيلعي
٤٠ - البحر في شعر الأندلس والمغرب	د. منجد مصطفى بهجت

الحولية الثامنة لعام ١٩٨٧ :

٤١ - البيئة المائية في الأردن (باللغة الانجليزية)	د. عبدالرحيم مسعد
٤٢ - وثائق جديدة عن حملة سنان باشا إلى اليمن (سنة ٩٧٦هـ/ ٦٨ - ١٥٦٩م).	د. محمد عيسى صالحية
٤٣ - التوجيه والارشاد النفسي للأطفال غير العاديين (دراسة تحليلية)	د. محمد ماهر محمود
٤٤ ــ المراحل الارتقائية لمنهجية الفكر العربي الإسلامي	د. حسن عبدالحميد عبدالرحمن

٤٥ - عبدالله بن سبأ دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة	د. عبدالعزيز الهلابي
٤٦ - ضمائر الغيبة أصولها وتطورها	د. فوزي حسن الشايب
٤٧ - قبيلة إياد منذ العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي	د. محمد إحسان النص
٤٨ - تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصري الحديث	د. عبدالملك خلف التميمي

الحولية التاسعة لعام ١٩٨٨ :

٤٩ - أضواء على ملكة سبأ	د. محمد إبراهيم مرسي
٥٠ - دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية	د. جلال الدين الغزاوي
٥١ - هجرة الكفاءات العلمية العربية ودور مجلس التعاون في الإفادة منها	د. محمد رشيد الفيل
٥٢ - الفتح الإسلامي لبلاد وادي السند	د. سعد محمد حذيفة الغامدي
٥٣ - الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط	د. وسام عبدالعزيز فرج
٥٤ - مدن التنمية في فلسطين المحتلة	د. محمد مدحت عبدالجليل
٥٥ - الغزو الفرنسي للجزائر في وثيقة أمريكية معاصرة	د. منصور أبو خمسين
٥٦ - رحلات جلفر الرحلة إلى ليليبوت	د. محمد رجا الدريني

الحولية العاشرة لعام ١٩٨٩ :

٥٧ - التغير الاجتماعي في المدن المنتجة للنفط (مجتمع الكويت)	د. نورة الفلاح
٥٨ - حركة مسيلمة الحنفي	د. إحسان صدقي العمد
٥٩ - الجاحظ والنقد الأدبي	د. وديعة طه النجم
٦٠ - التقليد والتحديث في تعليم اللغات الأجنبية	د. نايف نمر خرما
٦١ - الأحوال السياسية والدينية في بلاد العراق والمشرق الإسلامي في عهد الخليفة القائم بأمر الله العباسي (٤٢٢ - ٤٦٧هـ/ ١٠٣١ - ١٠٧٥م)	د. محمود عرفة محمود
٦٢ - تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي	د. فوزي حسن الشايب
٦٣ - نجاح الشيخ أحمد الجابر في الإفادة من التنافس الإنجليزية الأمريكي بشأن نفط الكويت	د. ميمونة خليفة العذبي الصباح
٦٤ - المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء الدراسات والاتجاهات الحديثة (في علم اللغة)	د. مصطفى زكي التوني
٦٥ - جغرافية الحضر	د. وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس

الحولية الحادية عشرة لعام ١٩٩٠ :

٦٦ - النظرية الاستبدالية للاستعارة	د. يوسف مسلم أبو العدوس
٦٧ - النفط والنمو الحضري بدولة الكويت	د. أمل يوسف العذبي الصباح
٦٨ - نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي	د. غازي مختار طليمات
٦٩ - الاقطاع في العالم الإسلامي	د. محمود إسماعيل
٧٠ - الجوار في الشعر العربي حتى العصر الأموي	د. مرزوق بن صنيتان بن تنباك
٧١ - الحدود البيزنطية الإسلامية وتنظيماتها الثغرية (٤٠ - ٣٣٩هـ/ ٦٦٠ - ٩٥٠م)	د. عبدالرحمن محمد عبد الغني
٧٢ - خبرات الكويت: توزيعها، نشأتها، تصنيفها	د. عبدالحميد أحمد كليو

الحولية الثانية عشرة لعام ١٩٩٢ :

٧٣ - بنو سليمان : حكام المخلاف السليماني وعلاقاتهم بجيرانهم	د. أحمد بن عمر الزيلعي
٧٤ - نهاية الأرب في شرح لأمية العرب للشنفري بن مالك الأزدي	د. عبدالله محمد الغزالي
٧٥ - أفلاطون.. والمرأة	أ.د. إمام عبدالفتاح إمام
٧٦ - الخبز في الحضارة العربية الإسلامية	د. إحسان صدقي العمد
٧٧ - الاتجاه نحو الدين	د. نزار مهدي الطائي
٧٨ - دوار الشعب لم يعد موجوداً	د. شفيقة بستكي
٧٩ - الانثروبولوجيا السياسية	د. سليمان خلف
٨٠ - سدوس وتحصيناتها الدفاعية	د. محمد عبدالستار عثمان

الحولية الثالثة عشرة لعام ١٩٩٣ :

٨١ - الغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار العربية	د. بنيان سعود تركي
٨٢ - مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية والبريطانية	د. ميمونة خليفة الصباح
٨٣ - جغرافية الحضر عند المدارس الغربية	د. وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس
٨٤ - علل التغيير اللغوي	د. مصطفى زكي التوني
٨٥ - رحلات جلفر	د. محمد رجا عبدالرحمن الدريني
٨٦ - آداب الشعر العربي القديم	د. مرزوق بن صنيتان بن تنباك
٨٧ - المصريون النوبيون في الكويت	د. السيد أحمد حامد
٨٨ - النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت	د. عبدالغفار مكاوي

الحولية الرابعة عشرة لعام ١٩٩٤ :

٨٩ - الفجوة الزمنية بين الأشعة الشمسية والحرارة في المملكة العربية السعودية	أ. د. محمد بن عبدالله الجراش
٩٠ - الدراسة التطورية للقلق	د. أحمد محمد عبدالخالق
٩١ - اللباس في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم دراسة مستمدة من مصادر الحديث النبوي الشريف	د. محمد بن فارس الجميل
٩٢ - الأنماط الشائعة لأدوار الرجل والمرأة في الكتب المدرسية وأدب الأطفال	د. سهام الفريح
٩٣ - التحليل العاملي للسلوك الدراسي المرتبط بالتحصيل الأكاديمي	د. العادل أبو علام
٩٤ - الاغتراب في الشعر الكويتي	د. سعاد عبدالوهاب العبدالرحمن
٩٥ - فنومنولوجية الاتصال الوجاهي	د. عبدالله الطويرقي
٩٦ - سياسات الاتصال في دولة الكويت	د. نبيل عارف الجردي علي دشتي

الحولية الخامسة عشرة لعام ١٩٩٥ :

٩٧ ـ موقف البيزنطيين والفاطميين من ظهور الأتراك السلاجقة بمنطقة الشرق الأدنى الإسلامي	د. عبدالرحمن محمد العبدالغني
٩٨ ـ موقف المشاهدين في دولة الكويت من القناة الفضائية المصرية بعد التحرير	د. محمد معوض ابراهيم د. ياسين طه الياسين
٩٩ - تبني اللغة القومية	د. محمود الحبيب الذوادي
١٠٠ - شعر العدواني في مرايا بعض معاصريه	د. نسيمة راشد الغيث
١٠١ - المقدمة في تقنيات نظم المعلومات الجغرافية	د. عبدالله علي الصنيع
١٠٢ - رؤية الموت ودلالتها في عالم الطيب صالح الروائي من خلال روايتي «موسم الهجرة إلى الشمال» و«بندر شاه»	د. عبدالرحمن عبدالرؤوف الخانجي
١٠٣ - الشعر ولغة التضاد الرؤية - الميدان - التطبيق	د. مختار أبوغالي
١٠٤ ـ اتجاهات الكويتيين نحو ظاهرة الزواج من غير الكويتية	د. فهد عبد الرحمن الناصر

قسيمة تقييم آراء القارىء

عزيزي القاريء

أسرة تحرير الحوليات ترحب بك وتتقدم لك بأطيب التحيات شاكرين لك سلفا تعاونك من أجل تطوير هذه الحوليات وذلك من خلال اجابتك عن هذه الاسئلة: ـ

ـ عمر القاريء: - ٢٠ ☐ ٢٠ ـ ٣٥ ☐ ٣٦ ـ ٤٥ ☐ ٤٥ + ☐

ـ الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

ـ بلد الاقامة : الكويت ☐ خارج الكويت ☐

ـ التعليم : ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراة ☐

ـ طبيعة المهنة : اداري ☐ أكاديمي ☐ مهني ☐ أخرى ☐

ـ مواضيعك المفضلة : لغوية ☐ اجتماعية ☐ تاريخية ☐ ادبية ☐ متنوعة ☐

١ ـ كيف تحصل على الحوليات؟

شراء ☐ اشتراك ☐ استعارة ☐

٢ ـ هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟

نعم ☐ لا ☐

٣ ـ ما رأيك بحجم الحوليات؟

مناسب ☐ كبير ☐ صغير ☐

٤ ـ كيف ترى مواضيع الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

٥ ـ ما هو الطابع العام للحوليات؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

٦ ـ هل تقرأ الحوليات بانتظام؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

٧ ـ هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟

نعم ☐ لا ☐

٨ ـ هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟

نعم ☐ لا ☐

٩ ـ هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

١٠ ـ شعار الحوليات على الغلاف هل يتناسب وطبيعة الحوليات؟

نعم ☐ لا ☐

١١ ـ ما مقياسك لنوع طباعة الحوليات؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

١٢ ـ ما رأيك بسعر الحوليات؟

مرتفع ☐ قليل ☐ مناسب ☐

١٣ ـ اقتراحات ترى أنها تساعد على تطوير الحوليات وخدماتها للقارىء؟

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

قسم الاشتراكات

حوليات كلية الآداب

ص.ب : ١٧٣٧٠ الحالدية

الكويت 72454

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ أربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ..... نقداً/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/ أو ☐ ارسال الفاتورة

الاســـــــم : .....

المهنة/ الوظيـفـة : .....

العنـــــــوان : .....

.....

.....

التاريخ / / التوقيع

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

أنشىء مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بقرار من وزير التربية والتعليم العالي الرئيس الأعلى للجامعة بتاريخ ١٤١٤/١٢/١٩هـ الموافق ١٩٩٤/٥/٢٩م.

أهداف المركز

. يهدف المركز إلى رسم سياسة متكاملة للبحوث الخليجية التي تنبع من احتياجات أقطار المنطقة وتعكس تطلعاته.
. جمع الوثائق التاريخية والمعلومات عن المنطقة مع العناية بالتراث الخليجي بصفة خاصة.
. التعاون مع المؤسسات العلمية المماثلة وتنظيم الندوات العلمية أو الاشتراك بها على المستويين الإقليمي والعالمي.
. تشجيع الباحثين والمختصين بشؤون المنطقة على إعداد الدراسات عن قضايا المنطقة الحيوية.
. تقديم خدمات استشارية لحكومات الأقطار الخليجية والمؤسسات المعنية وذلك بإجراء بحوث علمية في الموضوعات التي تحددها هذه الهيئات.
. تشجيع الباحثين الشباب وحفزهم على التعمق في دراسة القضايا الخليجية بالإعلان عن جوائز رمزية تشجيعية للبارزين وإقامة المسابقات وتنظيمها.
. طباعة البحوث والدراسات العلمية التي تتناول القضايا الخليجية ونشرها على نحو موسع.
. ترجمة كتب التراث والتاريخ الخليجي، وتعريب الأعمال العلمية التي تجرى عن المنطقة وتنشر بلغات أجنبية.

أنشطة المركز:

. اصدار مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
. صدر من هذه المجلة ٧٧ عدداً ابتداء من عام ١٩٧٥.
. تنظيم ٥ ندوات في مختلف الشئون الخليجية ابتداء من عام ١٩٨١
. اصدار ٣٤ كتابا تتناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .. الخ لمنطقة الخليج العربي.
. اصدار سلسلة وثائق الخليج والجزيرة العربية (صدر منها سبعة مجلدات) تغطي السنوات (١٩٧٥، ١٩٨٢)

الاشتراكات

أ . داخل الكويت
الأفراد ٣ د.ك.
للمؤسسات ١٥ د.ك.
ب. الدول العربية
الأفراد ٤,٠٠٠ د.ك.
المؤسسات ١٥ د.ك.
ج . الدول الاجنبية
الأفراد ١٥ دولار امريكي
المؤسسات ٦٠ دولار امريكي

جميع المراسلات
باسم مدير المركز د.ميمونة خليفة الصباح
ص.ب ١٧٠٧٣
الخالدية.
الكويت
الرمز البريدي 72451

المقر: كلية الاداب. الشويخ. جامعة الكويت

فصلية ـ محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
ـ صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١
ـ تلبي رغبة الأكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى الأبواب الأخرى الندوات، المناقشات مراجعات الكتب، التقارير.
المجلة العربية للعلوم الإنسانية
ـ تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والغربي، من خلال المشاركة الفعالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.
الاشتراكات
الكويت
٢ دنانير للأفراد
ديناران للطلاب،
١٤ دينارا للمؤسسات.
• • •
الدول العربية،
٤,٥ دينار كويتي للأفراد،
١٦ ديناراً للمؤسسات.
• • •
الدول الأجنبية،
٢٠ دولاراً للأفراد،
٦٠ دولاراً
للمؤسسات.
رئيسة التحرير
أ. د. حياة ناصر الحجي
توجه المراسلات الى رئيس التحرير: ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت
المقر: كلية الآداب ـ الشويخ
هاتف: ٤٨١٧٦٨٩ ـ ٤٨١٦٢٦١ ـ ٤٨١٥٤٥٣ ـ فاكس: ٤٨١٢٥١٤

المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية ـ جامعة الكويت

مجلة فصلية ـ تخصصية ـ محكمة

رئيس هيئة التحرير

د . عبد المحسن حمادة

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولارا أمريكيا بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٥ دولارا أمريكيا.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :
المجلة التربوية ـ ص . ب ١٣٢٨١ كيفان ـ الرمز البريدي 71953 الكويت
فاكس : ٤٨٣٧٧٩٤ هاتف : (٤٤٠٣) ـ (٤٤٠٩) ٤٨٤٦٨٤٣

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات
السياسة - الاقتصاد - الاجتماع - علم النفس الاجتماعي
الانثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا الثقافية

رئيس التحرير: د. جعفر عباس حاجي

تأسست عام 1973

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريالات، قطر (10) ريالات، الامارات (10) دراهم، البحرين (1,-) دينار، عُمان (1,-) ريال، لبنان (2000) ليرة، الاردن (750) فلساً، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (600) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (3) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (50) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريالاً، المغرب (20) درهماً، المملكة المتحدة (1) جنيه.

الاشتراكات

للافراد	سنة	للمؤسسات	سنة
الكويت	2 د.ك	الكويت والبلاد العربية	15 د.ك
الدول العربية	2.5 د.ك	في الخارج	60 دولاراً
البلاد الاخرى	15 دولاراً		

*تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً

(1) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

*اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على أحد أعداد المجلة الخاصة بأزمة الخليج أو أحد أعداد المجلة القديمة.

تؤجه جميع المراسلات إلى: رئيس التحرير
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

ص.ب.: 27780 الصفاة - الكويت 13055
فاكس: 4836026 - هاتف: 4836026
4810436

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية محكَّمة تعنى بنشر الأبحاث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور مبارك عبدالعزيز النويبت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ديناران للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول العربية : ثلاثة دنانير للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ثلاثة دنانير ونصف للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٤٦٨٤٣ / ٤٢٢٢ - فاكس : ٤٨٣٥٧٨٩

المجلة العربية للعلـــوم الاداريـــة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت
علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الادارية

رئيس التحرير

أ. د. محمد أحمد العظمة

- صدر العدد الأول فى نوفمبر 1993 .
- تهدف المجلة الى المساهمة فى تطوير ونشر الفكر الادارى والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربى .
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة ، المحاسبة ، التمويل والاستثمار ، التسويق، نظم المعلومات الادارية ، الأساليب الكمية في الادارة ، الادارة الصناعية ، الاداره العامة ، الاقتصاد الادارى ، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية .

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية :

- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية .

الاشتراكات

الكويت	2 دينار للأفراد - 15 دينار للمؤسسات
الدول العربية	2.5 دينار للأفراد - 15 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية	5 دينار للأفراد - 30 دينار للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة العربية للعلوم الادارية - جامعة الكويت
ص.ب : 28558 الصفاة - دولة الكويت
هاتف : 4817028 أو 4846843 داخلي 4415 ، 4416 فاكس 4817028

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

علمية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: محمود أحمد طحان

تشتمل على:

- ★ بحوث في مختلف العلوم الإسلامية.
- ★ دراسات قضايا إسلامية معاصرة.
- ★ مراجعات كتب شرعية معاصرة.
- ★ فتاوى شرعية.
- ★ تقارير وتعليقات على قضايا علمية.

قيمة الاشتراك داخل الكويت	٣ دنانير للأفراد ١٥ دينار للمؤسسات
قيمة الاشتراك في الوطن العربي	٤ دنانير للأفراد ١٥ دينارا للمؤسسات
قيمة الاشتراك في الدول الأجنبية	١٥ $ للأفراد ٦٠ $ للمؤسسات

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب: ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية
الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٢٥٠٤
بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ : داخلي ٤٧٢٣

Furthermore, the Parliamentary elections of 1992 were a truthful mirror of the people's stand on the National Council which had failed to keep up to the people's expectations in carrying out its required objectives successfully. Out of the former 75 members of the old National Council, 36 ran for elections, yet only 9 were voted in and only thanks to the tribal force of their campaign.

The Kuwaiti National Assembly 1990
A Study in Political Geography

Abstract

This study is an attempt to review the political conditions leading up to the establishment of the National Council. It seeks to analyze the dimensional consequences of the local political tension which developed following the dissolution of the Parliament in July 1986, and which manifested itself in the formation of numerous political groups such as the so called Forty Five group, the Parliamentary Block consisting of former MPs, as well as numerous public societies representing the people of Kuwait and calling for the reinstatement of the Parliamentary life and the reenactment of the Constitution.

With this in mind an Emiri Decree was issued declaring the establishment of the National Council with the aim of studying the drawbacks of the legislative and executive authorities cooperation, re-examining the deficiencies of the State's democratic experience, and proposing appropriate measures, laws and regulations securing the nation's unity and future stability.

Following the announcement of the establishment of the National Council, political opinions over its constitutional status and validity differed. The majority of the people boycotted its elections; thus registering a polling participation of only 62,3% in contrast to 90% in 1981, 85% in 1985, and 86% in the Parliamentary elections of October 1992.

The Author

Dr. Jasem Mohammad Yousif Karam

- BA in Geography from Kuwait University. (1977).
- MA from the University of Northern Colorado. (1980)
- Ph.D. in Geography from Exeter University/UK. (1984).
- Lecturer at the Department of Geography/Kuwait University. (1984 - 1992).
- Cultural Attaché at the Cultural Affairs Office of the State of Kuwait in London. (June 1992 - June 1995).
- Member of the Royal Geographic Society, and the Association of American Geographers.

Arabic Publications:

"Electoral Behavior in the State of Kuwait: A study on the Parliamentary Election of 1985", Al Siyasa Al Dawliya, Cairo, 1987.

"Geography of Election: Its Concepts and Applications, A study on Political Geography", Magazine of Social Sciences, No. 3., January 1988.

"The Geography of Crime in Kuwait", Magazine of Gulf and Arab Peninsula studies. No. 64, October 1992.

"The Demarcation of the Political Boundaries of the State of Kuwait as One of the Consequences of the Iraqi Invasion of Kuwait", Magazine of Gulf and Arab Peninsula studies, No 74, July 1994, 13-36.

English Publications

"The Embourgeoisment Thesis: the Case of Egypt," Geo journal, No 29, April 1993, 413 - 416.

"Kuwaiti National Assembly 1992: A study in Electoral Geography", Geo Journal, No 31, December 1993, 383 - 392.

"The Kuwaiti - Iraqi Border : A Reappraisal, The RUSI Journal, Vol. 193, No 3, June 1994, 47 - 51.

One Hundred Fifth Monograhp

THE KUWAITI NATIONAL ASSEMBLY 1990
A STUDY IN POLITICAL GEOGRAPHY

Dr. Jasem Mohammad Yousif Karam
Geography Department - Kuwait University

Annals of the Faculty of Arts Volume XVI 1995

Edition board

Prof. Fatouh Al - Khatrash

(chairman)

Prof. Mahmoud Ismail
Prof. Abdullah Saleh Al - U'thimeen
Assist. Prof. Fatma al Abdul Razaq
Dr. Munira Al - Thamar

Consultants:

Prof. Hassan Hanafi
Prof. Ghanim Hana
Prof. Lutfia A'Shour
Prof. A'bdul Salam Al Masdi
Prof. Mohammed Al - Jarrash
Prof. Mustafa Al - Souwaif
Prof. Mahmoud A'oudah.

ANNALS OF THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED SCIENTIFIC PERIODICAL THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCIENTIFIC CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTY OF ARTS

Volume XVI, 1995

ANNALS OF
THE FACULTY OF ARTS
Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

THE KUWAITI NATIONAL ASSEMBLY 1990
A STUDY IN POLITICAL GEOGRAPHY

Dr. Jasem Mohammad Yousif Karam
Geography Department - Kuwait University

Volume XVI 1995 1416 - 1417
One Hundred Fifth Monograhp 1995 - 1996